دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي

مقدم من الباحث د/ منصور علي منصور شطا

مدرس اقتصاد وقانون تجاري بمعهد الدلتا العالي للحاسبات بالمنصورة

"ملخص البحث"

تناول البحث بيان ماهية الاستثمار الأجنبي وأهميته ومحدداته، وبيان بعض التجارب الدولية مثل ماليزيا، والهند، إندونيسيا وتقييم جهود مصر في تعزيز بيئة الاستثمار. وتوضيح المؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة الاستثمار كسهولة أداء الأعمال، والحرية الاقتصادية والتنافسية العالمية ومدركات الفساد ودرجة مصر في هذه المؤشرات مقارنة بدول المقارنة. وتناول البحث هذا من خلال:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة: تم تناوله من خلال مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته، وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تجارب دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته: تم تناوله من خلال بيان دور مصر ودول المقارنة (اندونيسيا – الهند – ماليزيا) في تهيئة بيئة الاستثمار الأجنبي، وبيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر ذلك على نمو الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثالث: المؤشرات الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: تم من خلاله تناول المؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة جذب الاستثمار مثل سهولة ممارسة أداء الأعمال ومؤشرات الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر ومدركات الفساد. وعلاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وانتهي البحث إلي وجود علاقة وثيقة بين المؤشرات الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الدولة المصرية حصلت على مرتبة متأخرة فيها لذا عليها بذل جهود لتعزيز بيئة الاستثمار لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

Research Summary

A comparative study to analyze the investment environment in Egypt according to indicators International Attractiveness of Foreign Investment

Submitted by researcher Dr. Mansour Ali Mansour Shata
Teacher of economics and commercial law
Delta Higher Institute of Computers in Mansoura

The research dealt with a statement of the nature, importance and determinants of foreign investment, an explanation of some international experiences such as Malaysia, India, Indonesia, and an evaluation of Egypt's efforts to enhance the investment environment. And clarifying the international indicators governing the investment environment, such as ease of doing business, economic freedom, global competitiveness, corruption perceptions, and Egypt's degree in these indicators compared to comparison countries. The research dealt with this through:

The first topic: the conceptual framework of the study: It was addressed through the concept of foreign direct investment, its forms and determinants, and the importance of foreign direct investment and its relationship to economic growth.

The second topic: International experiences in attracting foreign direct investment and its repercussions: It was addressed by explaining the role of Egypt and the comparison countries (Indonesia - India - Malaysia) in creating the environment for foreign investment, and showing the flows of foreign direct investment, and its impact on the growth of GDP.

The third topic: International indicators and foreign direct investment flows: It dealt with the international indicators governing the environment for attracting investment in the world, such as the ease of doing business, indicators of economic freedom, the global competitiveness index, and the corruption perception index.

The research concluded that there is a close relationship between the international indicators for attracting foreign investment and the flows of foreign direct investment, and that the Egyptian state has ranked behind in it, so it must make efforts to enhance the investment environment and increase foreign direct investment flows.

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، ومؤشراً على انفتاح اقتصاد الدول وقدرتها على التكيف مع المستجدات العالمية، ومصدراً لرفع كفاءة العنصر البشري والتغير التكنولوجي كما يعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها المحلية ([1]). حيث أحتل المرتبة الأولى في الدول النامية ضمن مكونات التمويل الخارجي خلال السنوات الماضية. أي أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية للتنمية ([2]).

وقد تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) حديثاً ليشمل ليس فقط انتقال النقود من دولة لأخرى، ولكن ليشمل أيضاً خليطاً من الأصول المالية والأصول غير المادية؛ كالتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية وغيرها. ويعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفاً تعمل الحكومات وصانعو السياسات الاقتصادية على تحقيقه، وبما يحقق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية من نمو ورفاهية اقتصادية ([3]). ولم يعد جذب الاستثمارات الأجنبية هدفاً للدول النامية فقط بل

[1]) راجع: رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص18.

[2]) راجع: معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 28 العدد 2، 2014 م/ 1435 هـ، ص 106.

[3]) إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2018، المجلد 5 العدد 2، ص167.

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، فجميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وتعمل على جذبها ([4]).

وحرصت الدولة المصرية على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إذ اتخذت العديد من الاجراءات والإصلاحات لتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة، ويحاول البحث بيان المؤشرات الدولية والمحددات الرئيسة الجاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبيان أسباب توجه المستثمرين إلى دول دون غيرها، وبيان دور الدولة المصرية ودولة ماليزيا والهند وإندونيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية البحث: تتلخص إشكالية البحث في أن مصر تعاني من قصور الموارد المحلية للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية وفي ظل عجز الموازنة المتزايد سواء داخليا أو خارجيا وفي ظل انخفاض برامج المساعدات الإنمائية تحاول مصر الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة معدلات نموها، ولذا تقوم بتهيئة بيئة مواتية وتحسين درجتها في المؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار لإقناع المستثمرين وكسب ثقتهم للقدوم إليها دون غيرها، حيث تخضع قرارات المستثمر الأجنبي دوماً لمجموعة متنوعة من العوامل والعناصر التي تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية طبقا للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي. ومن هنا تتضح إشكالية البحث ويكون السؤال التالي هل استطاعت الدولة المصرية تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار أم لا طبقا للمؤشرات الدولية؟ وهل أثر ذلك على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟ وهل انعكس ذلك بالإيجاب على النمو الاقتصادي من عدمه؟ وتبسيطا لهذه الإشكالية، نطرح عدة أسئلة تكون أكثر تحديداً لما يراد معالجته في هذا البحث، وهي:

1- ماهية بيئة الاستثمار وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية؟

2- ما أثر تداعيات بيئة الاستثمار المصرية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2020؟

3- ما مدى التوافق بين بيئة الاستثمار في مصر والمؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة الاستثمار؟

[4]) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011/2010، ص1.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل بيئة الاستثمار في مصر من خلال المؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار الأجنبي وتشخيص وتقييم الوضع الاستثماري لمصر. وبيان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة المصرية مقارنة بغيرها من دول المقارنة وتقديم المقترحات، وبالتالي يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف ومنها:

1- تقييم مدي ملائمة البيئة الاستثمارية في مصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف على نقاط الضعف والقوة.

2- تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المصرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر وعلاقته بنمو الناتج المحلي الاجمالي.

4- بيان بعض المؤشرات الدولية المعتمد عليها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الدولة المصرية فيها وتداعيات ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

. **فروض البحث:** إن الإجابة عن الأسئلة السابقة تجعلنا نضع الفروض التالية:

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات والإصلاحات التي تقوم بها الدولة المصرية ودول المقارنة وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسن درجة الدولة في المؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

متغيرات البحث: يقوم البحث على دراسة متغيرات رئيسية هي: المتغير المستقل ويتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والبيئة الاستثمارية تمثل المتغير الوسيط أما المتغير التابع يتمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحسن درجتها بالمؤشرات الدولية لجذب الاستثمار.

ومن خلال متغيرات البحث يمكن دراسة فروض البحث السابق الإشارة إليها مع الإشارة إلى دول المقارنة لبيان الأوجه الإيجابية أو السلبية إن وجدت.

أهمية البحث: تأتى أهمية البحث في تناوله لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار.

وتبرز أهمية البحث في الاتي:

1- تنامي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة للدول خاصة النامية منها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها.
2- اهتمام الدولة المصرية بقضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والمؤشرات الدولية المحددة لبيئة الاستثمار على المستوي الدولي.
3- دور وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنمو الناتج المحلي بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة والتي أصبحت أكبر الدول جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عام 2019.

دراسات سابقة: تم تناول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبحث والدراسة في العديد من الدراسات والأبحاث وذلك نظراً لأهميتها لكافة الدول وفيما يأتي محاولة لاستعراض بعض تلك الدراسات والتي لها علاقة بموضوع دراستنا ومنها:

الدراسة الأولي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية، المجلد 5 العدد 2، 2018م.

القائم بالدراسة: إيناس فهمي حسين.

موضوع الدراسة: تقوم الدراسة علي بيان أثر الاستثمار الأجنبي على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في حجم التشغيل الإجمالي وانتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث، في الأجلين القصير

والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (1980-2015). وانتهت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل.

الدراسة الثانية: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 47 العدد 1، 2017م.

القائم بالدراسة: خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من القضايا الاقتصادية الهامة والمتداولة وخاصةً في مصر، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المُضيف، وكذلك المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، ومساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، واكتساب العمالة الوطنية للمهارة والخبرة. والتغلب على الفجوة المحلية بين الادخار، وتهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي.

وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة بين كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي ودرجة انفتاح الاقتصادي والانفاق الحكومي.

الدراسة الثالثة: تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق، 1436هـ -2015م.

القائم بالدراسة: سعدية هلال حسن التميمي.

موضوع الدراسة: توضح الدراسة أهمية البيئة الاستثمارية كواحدة من الموضوعات الاقتصادية الاستراتيجية المهمة والحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموماً وعلية أولت العديد من الدول النامية أهمية خاصة لتحسينها بوسائل عدة من خلال تعديل قوانين الاستثمار وعبر ما تقدمه من حوافز وتسهيلات وضمانات وغيرها، ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول من أجل الحصول على أفضل المراتب في

المؤشرات الدولية التي تبرز دور البيئة الاستثمارية. وان المستثمر الاجنبي الذي يرغب في الاستثمار يدخل بمنظومة من العلاقات المتشابكة مع البلد المضيف ويبحث دائما عن البيئة الاستثمارية التي تضمن سلامة استثماراته وتدفق عائداته.

وانتهت الدراسة إلى أن العراق حظي بمواقع متأخرة في المؤشرات الدولية فهو يقع ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة.

الدراسة الرابعة: Foreign Direct Investment And Growth: Theory, Evidence And Lessons For Egypt. Journal Of International Business Research, Volume 11,Special Issue, Number 1, 2012.

القائم بالدراسة: Tamer Rady, Ain-Shams

موضوع الدراسة: توضح هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث استعرضت النتائج النظرية والعملية على طبيعة هذه العلاقة وعلى محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، كما تم مراجعة الوضع الحالي والصعب للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في عام 2011.

وانتهت الدراسة إلي نتائج منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن النمو، بالإضافة إلى حجم السوق، وحدوث تدهور خطيرة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بسبب الوضع السياسي خلال تلك الفترة.

الدراسة الخامسة: Foreign Direct Investment (FDI), Government Reform, and Their Role in Economic Development and the Rise of the Middle Classes in East, and Southeast Asia. The Indonesian Journal of Southeast Asian Studies Vol. 4, No. 1, July 2020.

القائم بالدراسة: Sajjad Kaveh Shaldehi, Hadi Noor, Arya Shafeghat Roodsari, Shukoofeh Goodarzinezhad.

موضوع الدراسة: أوضحت الدراسة أنه منذ التسعينيات، شهدت دول شرق وجنوب شرق آسيا نموًا اقتصاديًا كبيرًا، مما أدى إلى توسع عدد الطبقات الوسطى. وقد أرجع بعض العلماء هذا اقتصاديًا لتنمية عوامل ثقافية وسياسية مثل قادة التكنوقراط، والتسامح العرقي. وذكر باحثون آخرون المتغيرات الاقتصادية فقط، مثل السوق الحرة، الاتحادات الإقليمية والسياسات الموجهة نحو التصدير. ودور هذه العوامل في التنمية الاقتصادية، وأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والإصلاحات الحكومية كانت من أهم العوامل التي أثرت على النمو الاقتصادي. وتسبب ذلك في ظهور اقتصادات النمور، بما في ذلك في هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان والصين، إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام. الاقتصادات الناشئة في شرق وجنوب شرق آسيا. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2021 سيكون هناك أكثر من ملياري أسرة من الطبقة المتوسطة في المنطقة.

التعليق على الدراسات السابقة: نجد أنها تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، والبعض الأخر تناول الاستثمار الأجنبي في دول شرق وجنوب أسيا ومساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا ورفع مستوي المعيشة وتناولت إحدى الدراسات أهمية البيئة الاستثمارية كواحدة من الموضوعات الاقتصادية الاستراتيجية المهمة والحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموماً.

وهذا البحث لا يبتعد عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن يركز على تقييم وتحليل المؤشرات الدولية الحاكمة للبيئة الاستثمارية في مصر خاصة للوقوف على نقاط الضعف والقوة فيها. حيث تم أخذ مجموعة من المؤشرات الدولية الحاكمة وتطبيقها علي الدولة المصرية وبيان ترتيبها فيها ومقارنتها بغيرها من الدول مثل دول إندونيسيا والهند وماليزيا. وعلاقتها بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة من 2011-2020 وعلاقتها بنمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم عرض بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة الاستثمار وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ودراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ذلك من خلال البيانات المتاحة للتحقق من فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحليل موقعها من خلال المؤشرات الدولية وما قدمته

الدولة المصرية من محفزات لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فضلاً عن استخدام المنهج المقارن للاستفادة من التجارب الدولية الأخرى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة الي:

١-**الحدود المكانية:** تتناول الدراسة تحليل لدور الدولة المصرية في تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢-**الحدود الزمنية:** تتناول الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من 2010 -2020 وما اشتملت علية هذه الفترة من محفزات للاستثمار الأجنبي والمؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة الاستثمار وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يمتد هذا البحث للماضي إلا بما يخدم البحث.

خطة البحث: تحقيقاً لأهداف البحث واختباراً لفروضه، تم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الثاني: تجارب دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته.

المبحث الثالث: المؤشرات الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

أعطي الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة له ([5]). وخاصة أن هناك العديد من الفوائد الاقتصادية الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر علي الدولة المضيفة مما يزيد من كفاءة الموارد وارتفاع دخل الفرد، وهذا خاصة عندما تكون الشركات الأجنبية أكثر إنتاجية من المنافسين المحليين، مما يعزز من الأعمال التجارية والإنتاجية، ورفع المستوي الإداري والفني وزيادة المعرفة والمهارات الخاصة وغيرها من الفوائد ([6]).

ونحاول في هذا المبحث بيان الآتي:

المطلب الأول: مدخل تعريفي للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

---

[5]) راجع: ماهر محمد محمد عطية، علي أحمد إبراهيم، دراسة اقتصادية لأثر أهم المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من إندونيسيا ومصر خلال الفترة من 1990–2015، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني، المجلد 33، ابريل 2019، ص ص321–322.

[6] (Edward M. Graham, Foreign Direct Investment in the World Economy, International Monetary Fund.p126. available at, https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/books/083/06491-9781557754998- en/ch07.xml

المطلب الثاني: البيئة الاستثمارية ومحددات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول

مدخل تعريفي للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يحظى الاستثمار الأجنبي بشكل عام باهتمام الأدب الاقتصادي التنموي كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج الوطني، كما أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل. وتتعدد وجهات النظر بشأن مسألة تعريف الاستثمار الأجنبي ([7]). كغيره من النشاطات والمتغيرات الاقتصادية باختلاف النظريات المفسرة له من جهة وعلى خلفية أهميته وأهدافه وبتعدد النشاطات التي يدخل فيها من جهة أخري. ونتولى بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله من خلال الآتي:

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى الاستثمارات عبر الحدود من بلد إلى آخر، بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة يكون غرض المستثمر أن يكون له صوت فعال في إدارة المؤسسة. الصوت الفعال

[7]) راجع: شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص 3-5.

يعني ملكية 10٪ أو أكثر من رأس المال السهمي ([8]). وتناولت العديد من المنظمات الدولية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

منظمة التجارة العالمية (W.T.O): بأنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها ([9]).

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: بأنه نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوى التصويتية 10 % أو أكثر ([10]).

كما يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه نوعاً من الاستثمارات الدولية يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ([11]). وحدد صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي أنه مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، بذلك يختلف عن الاستثمار

---

[8] (Anuj Joshua Mathew, Kenneth Koo, Emma Hatwell, Miles Johnson, Sami Hamroush, Matthew Needham and Tord Johnsen,(5th March 2021), Understanding FDI and its impact in the United Kingdom for DIT's investment promotion activities and services, Phase 2 Analytical report,p9.

[9]) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص15

[10]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص50.

[11]) د/ علي عماد محمد ازهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014-2018)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، السالمية، الكويت، الإصدار السادس عشر، تأريخ الإصدار :2020/8/5، ص11.

في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في ادارتها ([12]).

أما البنك الدولي يعرفه بأنه استثمار يقوم علي أساس المشاركة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخري غير الدولة الأم على أن يكون للمستثمر حصة في الملكية تتيح له 10% من القوة التصويتية للإدارة ([13]).

وتختلف مستوي عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلاً تحدد نسبة الملكية بـ 100 % من رأس مال المشروع بينما النمسا وكندا تحددها بـ 50 % وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 % مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 % أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10% ([14]).

ومما سبق يمكن للباحث استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل يتم بالاشتراك أو شراء أو بناء أصول في دولة غير الدولة الأم ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في الاشتراك في إدارتها بنسبة معينة في الملكية لا تقل عن 10% والتي تختلف من دولة لأخري بضمانات محددة من البلد المضيف.

الفرع الثاني

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تجدر الإشارة إلى ضرورة تمييز الاستثمار من وجهة نظر المجتمع، والاستثمار من وجهة نظر المستثمر كشخص طبيعي أو معنوي. فمن وجهة نظر المجتمع أو الدولة، لا تعتبر عمليات شراء أو بيع الأصول الثابتة أو ما يصطلح عليه بالسلع الرأسمالية، التي تتم داخل نفس المجتمع أو داخل نفس الدولة استثماراً، لأنها لا

---

[12]) د/ سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد 36، ابريل 2017، ص9.

[13]) د/ خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015)، مرجع سابق، ص960-970.

[14])كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أب بكر بلقايد، الجزائر، 2011/2010، ص7.

تحدث زيادة في استثمارات المجتمع أو الدولة. لهذا لا تعتبر استثماراً حقيقياً إلا العمليات التي تحدث زيادة في الأصول الثابتة للمجتمع ([15]).

وتتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار ومنها:

1- **الاستثمار المشترك أو الشراكة:** وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. وتقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى لمشاركة الطرف الأجنبي وهي في العادة لا تتجاوز 49 % من إجمالي رأس المال لمشروع وذلك لمنع المستثمر الأجنبي من السيطرة على إدارة الأنشطة ([16]).
2- **الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة خوفا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها ([17]).
3- **الاستثمار في المناطق الحرة:** يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية والعديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، وإن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت)

---

[15]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مرجع سابق، ص34.

[16]) خالص إلهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990 -2013)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص8.

[17]) محمد عماد الدين ركابي وآخرون، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية (دراسة قياسية للفترة ما بين 2002 إلى غاية 2017)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2019/2018، ص27.

وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين. ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري ([18]).

4- **الاستثمار في مشروعات وعمليات التجميع:** تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والأجنبي حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتج نهائي تام الصنع وفي بعض الحالات وخاصة الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين وصيانة التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه ([19]).

5- **عمليات الاندماج والاستحواذ:** هو اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دوراً جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، ومثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وتوسيع حصتها في السوق العالمي ([20]).

---

[18]) راجع: شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص32-40.

[19]) د/ علي عماد محمد ازهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014-2018)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السادس عشر، 2020/8/5م، ص11. تم الاطلاع في 2021/10/14، متاح علي رابط:
https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahU

[20]) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص32-40.

المطلب الثاني

البيئة الاستثمارية ومحددات الاستثمار الأجنبي

يصعب على المستثمر أن يحدد بدقة معدل العائد المتوقع على استثمار أمواله، وخاصة أنه يتطلع دائماً إلى زيادة هذا العائد، ولذلك فإن المستثمر يسعى لتقدير العائد من خلال تقدير المخاطر المحيطة بهذا العائد ([21]). وعليه يقوم بدراسة بيئة الاستثمار والذي غالبا يتكون من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية، لدرجة جاذبية الدول لاستقطاب وتوطين الاستثمار الجديد ([22]). والتي من خلالها وبناء على درجة تأثير هذه العوامل يستطيع المستثمر أن يتخذ قرارة بالاستثمار والذي يختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول ([23]) ومن خلال هذا المطلب نوضح الآتي

الفرع الأول: مفهوم البيئة الاستثمارية.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[21]) د/ معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجاً)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص20.

[22]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مرجع سابق، ص60.

[23]) نورية عبدة محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، مرجع سابق، ص56.

الفرع الأول

مفهوم البيئة الاستثمارية

ارتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بالمناخ الاستثماري Climate of investment ويستعمل مصطلح المناخ الاستثماري على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية بصورة عامة وفي الدراسات المتعلقة بالاستثمار بصورة خاصة ([24]). وقد قامت المنظمة العربية لضمان الاستثمار بتعريف البيئة الاستثمارية بأنها تمثل مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه يمكن حصر أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ([25]).

وتعد البيئة الملائمة والمحفزة للاستثمار من أهم العوامل التي يجب على الدول أن توفرها لإحداث تنمية اقتصادية، إذ أن الاستثمار يواجه مخاطر كثيرة، إلا أن مخاطر البيئة الغير ملائمة هي الأخطر على الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل خاص، فلا يعقل أن يتوقع من الاستثمارات الأجنبية الدخول إلى بيئة غير محفزة للاستثمار تاركه ما تقدمه الاقتصادات الأخرى من حوافز وضمانات كما أن الاستثمارات المحلية لا تجرؤ على الاستثمار في بيئة غير مستقرة وغير واضحة وعادة ما تتركز في المجالات ذات الخطورة المتدنية ([26]).

---

[24]) راجع: سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق، 1436هـ -2015م، ص4.

[25]) د/ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 13 -جوان 2009، المجلد ب، 2009، ص55.

[26]) سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع ساق، ص5.

وتسعي أغلب الحكومات إلى توفير الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها المناسبة والمشجعة على الاستثمار. ولهذا تلجأ إلى إصدار التشريعات ورفع العراقيل ومنح التسهيلات بأنواعها المختلفة التي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجاذب للنشاط الاستثماري ([27]).

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان على تحقيقها من أجل تحسين بيئة الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، واحترام دولة القانون، ولكن هذه العناصر تمثل الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، لا تكفي وحدها بل لا بد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في OECD ومن بلدان أخرى غير أعضاء. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية هي ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار، وأهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين، وضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري ([28]).

الفرع الثاني

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاجرائية التي يمكن أن تؤثر في فرصة نجاح المشروع الاستثماري في منطقة ما أو دولة ما، فهي تفسير الأسباب الدافعة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في دولة ما دون غيرها ([29]). وتنقسم هذه المحددات إلي:

أولاً: المحددات الاقتصادية: ومنها الآتي:

---

[27]) تنمية القطاع الخاص، رؤى المشروع استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014، ص 26-30.

[28]) د/ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص77-78.

[29]) خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015)، مرجع سابق، ص964.

1- **حجم السوق المحلي:** يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فهو من أهم العوامل المؤثرة في قرار توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات ([30]). ويمكن قياس حجم السوق المحلي بحجم السكان وكذلك بحجم الإنتاج. كلما زاد حجم السوق، زادت فرص المستثمرين في الاستفادة من وفورات الحجم. لذلك، غالبًا ما تركز الشركات الأجنبية أنشطتها في المناطق التي تتميز بارتفاع حجم السكان والدخل الكافي الذي يسمح بشراء المنتجات المنتجة من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ([31]).

2- **الموارد الطبيعية:** يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة مثل المواد الخام، والمنتجات الزراعية، والمعادن، وغيرها ([32]).

3- **النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي مؤشراً على قدرة الدولة المضيفة علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ([33]).

4- **البني التحتية:** تعتبر البنية التحتية والاتصالية كالطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، من وسائل جذب الاستثمار إذ تسهم هذه البنية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات ([34]). فالبنية الأساسية تعد العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي ناجح وفعال، فوسائل الاتصالات الحديثة توفر اتصال سريع

---

[30]) محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص20.

[31] (Dr. Wael Moustafa Hassan Mohamed Determinants of Foreign Direct Investment in Egypt, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), (June. 2020), Volume 22, Issue 6. Ser. IV, p54.

[32]) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص76.

[33]) نرفين أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 9، العدد 4، 2018، ص505

[34]) راجع: د/ سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 36 ابريل 2017، ص17.

ومباشر بين فروع الشركات في البلد المضيفة والشركة الأم، كذلك توافر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على استيعاب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر ([35]).

5- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في الأسواق. بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر ([36]).

6- **سعر الصرف:** يعتبر سعر صرف العملة الوطنية للدولة المضيفة عنصراً هاما من العناصر المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، فاستقرار سعر صرف العملة للدولة المضيفة سوف يحول دون تقلب أرباح الشركات المستثمرة، ([37]). كذلك انخفاض سعر الصرف يساهم في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خفض تكلفة الأصول المحلية للمستثمرين الأجانب ([38]). ويشجع الشركات على إعادة استثمار أرباح الشركات بدلا من تحويلها للخارج. حيث استقرار سعر الصرف يؤدي إلى استقرار حصيلة الأرباح المحولة إلى الخارج لأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات في الدولة المضيفة ([39]).

7- **الشركات المحلية الناجحة:** يعتبر توفر شبكة من الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث يتيح توفر هذه الشبكة من الشركات المحلية الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام

---

[35]) د/ خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015) مرجع سابق، ص967.

[36]) مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 7 سبتمبر 2012، ص240.

[37]) نورية عبدة محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، مرجع سابق، ص66.

[38] (Tamim Bayoumi, Leonardo Bartolini, and Michael Klein, Foreign Direct Investment and the Exchange Rate International Monetary Fund.p53, available at: https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/books/084/02171-9781557756008-

[39]) راجع: د/ خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015)، مرجع سابق ص965.

بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما تجذب خصخصة هذه الشركات المزيد من المستثمرين الأجانب. ومن مزايا توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة قيامها بدور المورد للشركات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للشركات الكبرى ([40]).

ثانياً: المحددات السياسية: تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً ومنها الآتي:

1- **الاستقرار السياسي:** توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية فالمستثمر يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد فقط وإنما على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة ([41]). فالاستقرار شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ([42]). لذا يتوقف الأمر في الاستثمار على العديد من المقومات ولعل أهمها يتمثل الاستقرار السياسي والأمني فضلاً عن العوامل الأخرى والتي تشكل في مجموعها بيئة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم وفقاً لمؤشرات ومعايير محددة ([43]).

2- **القوانين والحوافز الاستثمارية:** إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالاً تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية العمل، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتاً طويلاً، مما يوجب

---

[40]) د/ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، المجلد ب، 9 200، ص57.

[41]) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011/2010، ص9.

[42]) نورية عبدة محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، مرجع سابق، ص66.

[43]) د/ نزهان محمد سهو السامرائي، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 12 العدد 34، 2016، ص244.

التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة وإقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات ([44]). ومن هنا تبرز الحاجة إلى استمرار تقوية البيئة القانونية في الدول كونها من العوامل المؤثرة على تدفق تلك الاستثمارات ([45]).

المطلب الثالث

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد، فهو يحمل خصائص الاقتصاد القادم منة، كما يقوم بدور محوري في أعلب اقتصاديات الدول النامية، والتي تعاني من العجز في الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية أو تشكو من فجوة تقنية ومن مستوي متدن من الإنتاجية ونطاق ضيق للسوق المحلي ([46]). فالاستثمار الأجنبي يخلق منافسة داخل البلدان المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات المحلية على زيادة البحث والتطوير. هذا يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة ونتيجة لذلك، تتحسن جودة المنتجات الحالية وإنتاج منتجات جديدة وتحسن عوامل الإنتاج من جهة أخرى يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية ([47]). ويتم تناول هذا المطلب من خلال الآتي:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

---

[44]) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص73.

[45]) راجع: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص3.

[46]) د/ محمد جابر عبد الحميد البلتاجي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد الأول، يناير 2020، ص312.

[47] (Maha Mohamed Alsebai Mohamed, (16 March 2021) Citation: Mohamed, M.M.A.; Liu, P.; sustainability, Are Technological Innovation and Foreign Direct Investment a Way to Boost Economic Growth? An Egyptian Case Study Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, School of Economics, Wuhan University of Technology, Luoshi Road 122, Wuhan 430070, China, p 4.

الفرع الأول

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تجلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية ويعد أحد ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ([48]). إذ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهل التقدم التكنولوجي في البلدان النامية ذلك من خلال ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) والتي تعد أحد أهم الوسائل لنشر التكنولوجيا على الصعيد الدولي ([49]).

ويتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبري في اقتصاديات الدول المضيفة حيث أن له أثار إيجابية عديدة من أهمها:

1- المساهمة في سد الفجوة التمويلية حيث يعد أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية بالدول. والعمل على الاندماج والتكامل التجاري بين دول ([50]).

2- يعمل على خلق فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة. والسعي نحو تحقيق مستوى أفضل للمعيشة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وإتاحة المزيد من فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية ([51]).

---

[48]) معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، جدة السعودية، مجلد 28 العدد 2، 2014 م/ 1435 هـ، ص 111.

[49] (Sarah Yueting Tong,(April 2001), Foreign Direct Investment, Technology Transfer and Firm Performance,p2. available at: https://www.hiebs.hku.hk/wp-content/uploads/2020/09/wp1023.pdf

[50]) د/ محمد جابر عبد الحميد البلتاجي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)، مرجع سابق، ص314.

[51]) معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 136.

3- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر علي فتح أسواق التصدير ورفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها من الصادرات، وتضييق الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والمتقدمة من خلال نقل التكنولوجيا ([52]). فتؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1٪ إلى زيادة بنسبة 1٪ تقريبًا في الصادرات، مع الحفاظ على ثبات الأمور الأخرى ([53]).

4- انشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين بالأسواق الدولية ([54]). أما بالنسبة لانتقال التكنولوجيا من خلال عدد من القنوات أهمها المحاكاة copying technologies والمنافسة وانتقال العمالة والتصدير ([55]).

5- يعمل علي زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي الناتج عن زيادة التدفقات الداخلة إليها، أضف إلى ذلك امتلاك مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للقدرات الإنتاجية والتسويقية وغيرها، وهو ما ينعكس عنه بالإيجاب على الدولة المضيفة وعلى ميزان مدفوعاتها ([56]).

6- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حيوياً في دعم وتنمية الاستثمار المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية، ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق ([57]). والاستفادة من قنوات الاتصال التي تتاح لها أو تتعرف عليها من خلال المشروعات المشتركة او الهندسة العكسية

---

[52] (Maha Mohamed Alsebai Mohamed, (16 March 2021) Citation: Mohamed, M.M.A.; Liu, P.; sustainability, Are Technological Innovation and Foreign Direct Investment a Way to Boost Economic Growth? An Egyptian Case Study Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, 0P, Cit ,p 2.

[53] (P22: ,,The Impact of FDI on Exports in Egypt Dr. Mohamed Abdel any,(2020) https://jocu.journals.ekb.eg/article_125269_5b30a112e314d3fb212c6ef99ba6f55a.pdf

[54]) د/ أحمد إسماعيل الصهبان، المشاكل والمعوقات التسويقية التي تواجه تنمية الصادرات الصناعية المصرية، المؤتمر السنوي الرابع " تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية"، كلية التجارة، جامعة بنها،22-23 ابريل 2003، ص708.

[55]) إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، مرجع سابق، ص172.

[56]) جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأور يدو)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص23.

[57]) خالص إلهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990 –2013)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص10.

باستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات الي الشركات المحلية .([58])

الفرع الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

يقدم الاستثمار الأجنبي دور رئيسي في عملية التنمية حيث يتم من خلاله دمج الاقتصاديات في عالم يتجه نحو العولمة ووسيلة لبناء القدرات الانتاجية للدول ([59]). وللتفرقة بين التنمية الاقتصادية development Economicوالنمو الاقتصادي Economic Growth نجد أن كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانات المادية والبشرية في المجتمع. ولكن نجد أن البعض يميز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على أن التنمية الاقتصادية تبقى تدخلاً إرادياً من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج ما يقترن به من اختلال، وهي تؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج، أما النمو الاقتصادي، فهو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج دون تغير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد وهو يحدث في المجتمعات على مر الزمن، ولا يقترن بالنمو الاقتصادي عادة تدخل في عمل الاقتصاد إلا في حالات قليلة إذا ما حدث اختلال في الاقتصاد لإعادة التوازن إلية. ويشير البعض الأخر الى أن اصطلاح النمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وعلى الأخص الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أو متوسط الدخل، أما اصطلاح التنمية الاقتصادية فيستخدم للإشارة الى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم، وعلى الأخص التغير في البنيان الاقتصادي ([60]).

---

[58]) أحمد مبروك محمد خليفه، إبرا هيم سيد عبد اللطيف محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970–2010م)، 27 أبريل، 2014، المركز الديمقراطي العربي، تم الاطلاع في 2021/4/22، متاح على رابط: https://democraticac.de/?p=609

[59]) د/ معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجاً)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص16،32.

[60]) سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص45.

ولإيضاح التفرقة بينهما نبين الآتي:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعني التنمية الاقتصادية الارتفاع في مستوى المعيشة مصحوباً بتغيرات هيكلية وجذرية تحدث تطوراً إيجابياً في المؤشرات الاقتصادية النقدية والمالية والعينية كزيادة معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي والقومي وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية ([61]).

وتتطلب التنمية الاهتمام ليس بالنمو الاقتصادي المادي فحسب، أي نمو الدخل القومي فقط، بل بالوقت ذاته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، والتي تتفق جميع التعريفات للتنمية على أنها تغير حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وثقافيا، وتوظيف كل الموارد المادية والطبيعية والبشرية. ولكن للأسف أصبحت التنمية مقتصرة على تنمية الأشياء المادية كالناتج المحلي، ومتوسط دخل الفرد والادخار والاستثمار مما ابتعد بالتنمية عن أية متغيرات اجتماعية تهتم بالإنسان الذي يعتبر أساس التنمية وغايتها ([62]).

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الدخل الوطني أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما، ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمراً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالإضافة إلى ذلك، يعد النمو الاقتصادي دليلاً عاماً على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة ([63]).

فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، هذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة، ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي

---

[61]) ايمان فاروق السيد الحداد، آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 2 العدد 4، 2017، ص48.

[62]) راجع: د/ معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجاً)، مرجع سابق، ص40–42.

[63]) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص88.

الإجمالي GDP ويجب أن يتحقق النمو الاقتصادي دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات ([64]). وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وغير ذلك من المؤشرات الأخرى لها من تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة ([65]).

ويتفق الجميع على أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الناتج المحلي والدخل الوطني، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو بالإضافة إلى النمو الكمي يجب إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات بهدف توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، وبناء على ما سبق يمكن القول إن التنمية مفهوم أشمل وأعم من النمو ([66]).

وقام صندوق النقد الدولي بتبني فكرة يستخدم فيها النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر ([67]).

ويري الباحث مما سبق أن التنمية الاقتصادية مفهومها أشمل وأعم من النمو الاقتصادي فيحدث الأخير نتيجة للتنمية الاقتصادية وليس العكس، ويمكن قياس النمو من زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة الدخل القومي أما التنمية تتطلب تغيرات في البنيان الاقتصادي نفسه، ويعد النمو الاقتصادي أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

---

[64]) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مرجع سابق، ص46.

[65]) هالة بعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص65.

[66]) راجع: شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص111.

[67]) هالة بعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، مرجع سابق، ص67.

الخلاصة:

في نهاية هذا المبحث والذي تم التعرف من خلاله على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته والبيئة الاستثمارية. وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة والنامية بشكل خاص. والتفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية وما يطلبه الاستثمار الأجنبي المباشر من بيئة جاذبة. حيث إن قرار المستثمر بالقدوم واستثمار أمواله في دولة ما يعتمد بالدرجة الأولي على قياس البيئة الاستثمارية وما بها من محددات وما تمنحه الدول المضيفة من مميزات. ونظراً للظروف التي تمر بها الدول وخاصة الدول النامية تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي لها. ومن هنا دعت الحاجة إلى العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية فيها، لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويحاول الباحث من خلال المبحث التالي بيان الإجراءات والاصلاحات التي تبذلها الدولة المصرية ودول المقارنة لتعزيز بيئتها الاستثمارية وتداعيات ذلك على حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني

تجارب دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته

تقوم شركات الاستثمار بدراسة واقع المناخ الاستثماري في أي دولة بغرض الاطمئنان على استثماراتها من خلال دراسة وتحديد النقاط التي تحصل عليها الدول وفق المؤشرات الدولية للاستثمار فعدم الحصول على

نقاط مقبولة يعد محدداً أو عائقاً أمام قرار المستثمرون بقدوم استثماراتهم لأي دولة ([68]). فالبيئة الاستثمارية الجيدة تعمل على تشجيع المستثمر الأجنبي أو حتى المحلي للدخول إلى السوق والاستثمار. فكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية ([69]). وفي هذا المبحث نوضح دور الدولة المصرية ودول المقارنة وما اتخذته من إجراءات في تحسن البيئة الاستثمارية، وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي. ونتناول ذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: تجارب دولية لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته.

المطلب الأول

تجارب دولية لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً للاهتمام المتزايد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت معظم دول العالم إلى تبني سياسات محفزة للاستثمار، وطبقاً للتقرير العالمي للاستثمار عام 2000 فإن حوالي 94% من التغيرات الإجرائية والسياسية

---

[68]) راجع: د/ نزهان محمد سهو السامراني، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مرجع سابق، ص255.

[69]) راجع: سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص183.

فيما يقرب من 60 دولة جاءت لخلق بيئة مناسبة وملائمة لجذب للاستثمارات الأجنبية ([70]). حتى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN4) هي التي دفعت إلى التغيرات السياسية في هذه البلدان وليس العكس من أجل الاستفادة من المزايا العديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي لمواجهة التحديات التي تواجها هذه الدول ([71]). ونتناول هذا المطلب من خلال الآتي:

الفرع الأول: تجارب دول المقارنة لتعزيز بيئة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: تجربه الدولة المصرية لتعزيز بيئة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول

تجارب دول المقارنة لتعزيز بيئة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبحت الدول تعمل على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار، مما أدي إلى احتدام المنافسة بين الدول، ومع ظهور منظمة التجارة العالمية أصبح لزاماً على الدول أن تعيد صياغة اقتصاداتها لكي تتلاءم واحتياجات السوق الدولية لكي تستطيع المنافسة في السوق العالمي ([72]). وسوف نوضح من خلال هذا الفرع بعض التجارب الدولية لتهيئة البيئة لجذب الاستثمار ومنها:

1- **أولاً: دولة الهند:** فتحت الحكومة الهندية قطاعات عدة أمام الاستثمار الأجنبي. كما عدلت الحكومة الهندية من التشريعات المتعلقة بزيادة سقف الاستثمار الأجنبي ([73]). وتيسير الإجراءات المتعلقة

---

[70]) راجع: نرمين السعدني، وضعية الاستثمارات المباشرة في مصر، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000، ص117.

[71] (Stephen Thomsen (1/1999), Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development, OECD Working Papers on International Investment 1999/01,p13.

[72]) راجع: د/ ماجدة أحمد شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 510، إبريل 2013، ص 103. 104.

[73] aawsat.com) الهند تعيش أياماً مزدهرة من الاستثمار الأجنبي، 5 شهر ربيع الثاني 1439 هـ -23 ديسمبر 2017 مـ رقم العدد (14270)، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح على رابط:

بالاستثمارات، وسهولة إقامة وممارسة المشروعات، وبرز قطاع البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر كأفضل قطاع خلال العام المالي 2020-2021، حيث استحوذ على نسبة 44% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، يليه قطاع الإنشاءات 13% ثم قطاع الخدمات 8% ([74]).وقامت بعدة مبادرات تهدف من خلالها، إلى زيادة الزخم لصناعة البرمجيات الهندية، علاوة علي المحفزات القانونية، والتمويلية، والضريبية ومن أبزرها المعاهد الهندية للتكنولوجيا الوطنية للبرمجيات تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل تنمية الصادرات، كما توفر بنية تحتية أساسية، تمتاز بسرعة عالية ([75]). لذا احتلت مكانتها بين أفضل عشر دول من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كما جاء في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2019. فاستحوذت على أكثر من 80 % من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة جنوب آسيا ([76]). ومن أسباب ذلك:

- أسباب جذب بيئة الهند للاستثمارات الأجنبية: ([77]).

---

https://aawsat.com/home/article/1120941/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D

[74] ، ، almasryalyoum.com) رغم جائحة كورونا.. الهند لديها استثمارات بـ 81 مليار دولار، الثلاثاء 25-05-2021، تم الاطلاع في 2021/9/22 متاح علي رابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2339159

[75]) راجع: د/ بلمقدم مصطفى، أ. يوسفات علي، العوامل الموقعية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – صناعة البرمجيات الهندية نموذجا، الجزائر، دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد واحد العدد الثاني، 2010، ص31.

[76]) تحتفظ الهند بمكانتها بين أفضل (10) دول في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(2020/1/22) Arabic ، ، تم الاطلاع في 2021/9/22متاح علي رابط:PBNShttp://newsonair.com،

https://newsonair.com/arabic/2020/01/22/%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%81%D

[77]) الاستثمارات الأجنبية في الهند تتقدم على خلفية سياسية وإصلاحية قوية، الاثنين – 4 ذو الحجة 1440 هـ – 05 أغسطس 2019 مـ رقم العدد [14860] ، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح علي: aawsat.com

https://aawsat.com/home/article/1843646/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D

2- الاهتمام ببيئة الاستثمار: حققت الهند دفعة كبيرة بمقدار 30 درجة في مؤشر سهولة أداء الأعمال عام 2018، وهو من الإنجازات الكبيرة التي حققتها البلاد في غضون عام واحد ([78]).

3- الاهتمام بالتعليم المتخصص لأغراض التنمية: تحظى الهند بقاعدة واسعة من القوى العاملة المتعلمة والمتمرسة من المهندسين، والإداريين، والمحاسبين، والمحامين.

4- حجم السوق المحلي: يوجد في الهند قاعدة كبيرة ومتنامية من المستهلكين، مما يجعلها واحدة من أكبر الأسواق العالمية في قطاع السلع والخدمات المصنعة.

5- القرب من مواقع التصنيع الرئيسية: يعمل هذا علي انخفاض تكاليف التطوير، وهي من العوامل التي تجعل من الهند قاعدة فعالة يمكن للشركات متعددة الجنسيات الاعتماد عليها في التصدير إلى الأسواق الناشئة الأخرى ذات حافظات النمو المرتفعة.

6- الاستقرار السياسي: يضمن النظام الديمقراطي في الهند عميق الجذور وفائق الفعالية وتوافر البيئة السياسية الهادئة والمستقرة. كما أن الإدارة المتطورة والنظام القضائي المستقل، يجعل البلاد وجهة للمستثمرين.

7- حرية الاستثمار: أطلقت الهند منذ عام 2017سلسلة من الإصلاحات المعنية بتحرير معايير الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات من شاكلة البنية التحتية، والتشييد والبناء، والتطوير، وتجارة التجزئة متعددة ووحيدة العلامة التجارية.

8- الانفتاح على السوق العالمية: تعتبر الهند من بين أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحاً على مستوى العالم. وتسمح الحكومة الهندية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتدفق بنسبة تصل إلى 100 في المائة من حصص الأسهم ضمن أغلب القطاعات.

9- الاهتمام بقطاع الصناعة: قطاع التصنيع في الهند لديه القدرة على الوصول إلى تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025 والمساهمة ما يقرب من 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للهند. حاليا الهند

---

[78] aawsat.com) الهند تعيش أياماً مزدهرة من الاستثمار الأجنبي، 5 شهر ربيع الثاني 1439 هـ -23 ديسمبر 2017 مـ رقم العدد (14270)، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح علي رابط:
https://aawsat.com/home/article/1120941/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D

لديها مساهمة ما يقرب من 2.2 في المائة من الإجمالي العالمي الناتج التصنيعي، وهو على قدم المساواة مع اقتصاديات متطورة مثل المملكة المتحدة وفرنسا ([79]).

ثانيا: إندونيسيا: شهدت إندونيسيا نموًا طفيفًا من التسعينيات، ولكن زاد النمو الاقتصادي للبلاد بسرعة حيث اتخذت الحكومة سياسات مالية حكيمة جنباً إلى جنب مع التحسن الفوري للنفقات وخاصة الخطط الطموحة للصناعات الثقيلة واستقرار الاقتصاد الكلي حيث اعتمدت حزمة إصلاحات شاملة في الاقتصاد الجزئي وتمت إزالة الحواجز غير الجمركية تدريجياً وخفض التعريفات ودمجها ووضعها في وضع التجارة الحرة مع نظام فعال معفي من الضرائب وإزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي ([80]).

وتتمتع اندونيسيا بأقوى اقتصاد بين بلاد الشرق الآسيوي ويصنف ضمن أقوى اقتصاديات العالم وعلى الرغم من ذلك فإنه يقدم الكثير من الدعم والتسهيلات للمستثمرين الأجانب والمحليين لتشجعيهم على الاستثمار في مختلف المجالات وقطاعات الأعمال مما جعله واحد من أنجح البلدان في جذب الاستثمارات الأجنبية ومن هذه الاجراءات ما يلي.

- **أسباب جذب بيئة إندونيسيا للاستثمارات الأجنبية ([81]):**

1- الاستقرار السياسي: تم تقييم الوضع السياسي في اندونيسيا بالإيجابي وفقًا لمؤسستي موديز وفيتش وتم تقيمه بالمستقر وفقًا لوكالة ستاندرد آند بورز.

---

[79] (M. Madhavan, Mu. Nithyashree, (December 2016) Make in India - Foreign Direct Investment and its Impact on Economic Growth, Research Revolution, International , journal of social science Management, Vol. v, Issue 3, p36.

[80] (Sajjad Kaveh Shaldehi, Hadi Noor, Arya Shafeghat Roodsari, Shukoofeh Goodarzinezhad,2020, Foreign Direct Investment (FDI), Government Reform, and Their Role in Economic Development and the Rise of the Middle Classes in East, and Southeast Asia , The Indonesian Journal of Southeast Asian Studies Vol. 4, No. 1, July 2020, pp. 36-37.

[81] تم small-projects.org) الاستثمار في اندونيسيا (الدوافع، التكاليف، الفرص) -مشاريع صغيرة، 11يناير، 2020، الاطلاع في 2021/9/22، متاح على رابط:

https://small-projects.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA

2- الأسواق المحلية: تحتل اندونيسيا المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث عدد السكان والذي يبلغ ٢٥٥ مليون نسمة، أكثر من نصف هذا العدد وبالتحديد نسبة ٥٣٪ من السكان يعيشون في المناطق الحضرية ويتمتعون بأسلوب حياة حديث وقوة شرائية مرتفعة.

3- التأثير العالمي: تلعب اندونيسيا دور كبير في الشأن العالمي، فهي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي تتمتع بعضوية في دول العشرين الكبرى G20 كما أنها تمتلك صوت فعال في القضايا والمشكلات العالمية. وتمتلك إندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وأحد الاقتصاديات الناشئة في العالم. وتلعب فيه الحكومة الدور الأهم من خلال ملكية الشركات والتحكم في أسعار مجموعة السلع الأساسية وتسارع النمو إلى أكثر من 4%-6% في السنوات الأخيرة ([82]).

4- الاهتمام بالتعليم والتدريب: يتوافر في اندونيسيا العديد من الموظفين الأكفاء في مختلف المجالات وفي المقابل يحصلون على أجور تعتبر منخفضة مقارنة بمعدلات الأجور العالمية.

5- أسعار السلع والخدمات: يبلغ سعر لتر الوقود حوالي 0.7 دولار في المتوسط، فالسعر قد يزيد أو يقل قليلًا باختلاف المنطقة ونوعية الوقود. وتختلف أسعار الكهرباء باختلاف الشريحة والقدرة الكهربائية، وعمومًا فإن أقل سعر للألف كيلو فولت أمبير هو 1.74 دولار وأعلى سعر يصل إلى 2.92 دولار.

6- البيئة القانونية والتشريعية: يمنح قانون الاستثمار في اندونيسيا المستثمر العديد من المزايا. منها تقديم الإعفاءات الضريبية المترتبة على استثماراتهم. والإعفاء من الرسوم الجمركية على البضائع المُعدة للتصدير للخارج وبعض الإعفاءات للمصانع والمشاريع في المناطق النائية، ومنح المستثمر العديد من الحقوق ومساواته بالمستثمر المحلي، مثل منحه الحق بتحويل أمواله خارج البلاد ([83]).

7- وفرة الموارد الطبيعية: تعد اندونيسيا منتج رئيسي للغاز الطبيعي وتتوسع بشكل مستمر في الصناعات التعدينية، وتشكل صادرات النفط والمعادن غالبية الصادرات الاندونيسية الى الخارج.

---

[82]) راجع: ماهر محمد محمد عطية، علي أحمد إبراهيم، دراسة اقتصادية لأثر أهم المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من إندونيسيا ومصر خلال الفترة من 1990-2015، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني، المجلد 33، ابريل 2019، ص322.

[83]) قانون الاستثمار في اندونيسيا، 11 ابريل 2020، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح على رابط: https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-

8- تهياه بيئة الاستثمار: توفير اندونيسيا كل ما يحتاج له المستثمر وتسهيل الطريق أمامه من إجراءات وتأشيرات دخول وجوازات السفر، حتى منح الإقامة للمستثمر ليتمكَّن من العمل بداخل الدولة بكل حرية وسهولة والازدهار الاقتصادي، حيث تسيطر على ما يقارب على 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم ([84]).

ثالثاً: ماليزيا: منذ استقلال ماليزيا وحتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين كانت ماليزيا نموذجاً للدول الأقل نمواً، وارتفاع معدل الفقر، وأدركت الحكومة الحاجة إلى إصلاحات كبري وعميقة فأخذت بتحرير قطاعها المالي، وعملت على مجموعة من الإجراءات منها:

- **أسباب جذب بيئة ماليزيا للاستثمارات الأجنبية:**

1- الإعفاءات الضريبية والجمركية: تمنح ماليزيا حوافز ضريبية كإعفاء المستثمرين في مجال البحث والتطوير لمدة خمس سنوات. وانشاء مناطق حرة في قطاع الالكترونيات والنسيج ومنحها إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبية على الأرباح.

2- حقوق التملك: تقدم ماليزيا العديد من الحوافز الخاصة بتحرير القيود بحقوق الملكية في الشركات حيث سمحت للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم بشرط قيامهم بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات ([85]).

3- البنية التحتية: توفير ماليزيا بنية تحتية متمثلة في ستة موانئ تحت سيطرة وزارة النقل والسلطات المحلية. وتوفير خدمات متطورة وبأسعار مناسبة وذلك من أجل استقبال المستوردات وتصدير المنتجات المحلية،

---

[84]) الاستثمار في اندونيسيا (الدوافع، التكاليف، الفرص) –مشاريع صغيرة، 11يناير، 2020، تم الاطلاع في 2021/6/18، متاح على رابط:

https://small-projects.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA

[85] ، GDP) راجع: سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة من 1995-2011، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 639-643.

كما توفر ماليزيا شبكة هامة من السكك الحديدية تربط كافة أنحاء الدولة الماليزية وتعمل على نقل البضائع والمواد الأولية إلى غير ذلك من مستلزمات الصناعة الخاصة بالمستثمر الأجنبي وبأقل تكاليف ([86]).

4- بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تتميز ماليزيا بأنها أفضل الدول الآسيوية من حيث البنية التحتية، في مجال الإنترنت عن طريق تقنية الألياف الرقمية والضوئية. حيث صممت الحكومة الماليزية البنية التحتية للبلاد ووضعوا في اعتبارهم خدمة مجتمع الأعمال بجانب خدمة الأفراد أو السكان.

5- مجالات الاستثمار: تستخدم ماليزيا السياسية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو المناطق والأقاليم الأقل تقدماً والتي في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها الاقتصادية.

6- البيئة التشريعية والقانونية: تعمل ماليزيا علي عدم كثرة التعديلات في التشريعات الضريبية التي تجعل المستثمر الأجنبي في أمر عسير ولا شك أن وقوف المستمر الأجنبي على النظام الضريبي التي تخضع له أرباحه أمر هام ومشجع على الاستثمار ([87]).

7- الدعاية والتسويق: توفير ماليزيا مكاتب بالعديد من دول العالم لتقديم النصح والإرشاد للراغبين في الاستثمار في ماليزيا، وقد ساعدت على نجاح الاستثمارات في ماليزيا. ومساعدة كل مستثمر يريد استثمار أمواله في ماليزيا سواء بالقطاع الخدمي أو الصناعي، وتمتلك هيئة تنمية الصناعة الماليزية MIDA نحو 19 مكتب موزعين في أوروبا، آسيا، استراليا، وأمريكا.

8- الاهتمام بالتعليم والتدريب: تعمل ماليزيا على توفير عمالة عالية ذات كفاءة وذوي خبرات كما أنهم يتسمون بالجدية والالتزام، كما يتوافر العديد من الأطباء والمهندسين والكيمائيين والباحثين وغيرهم، ولا يحتاج المستثمر إلى استقطاب عمالة من الخارج وبالتالي التوفير في النفقات.

9- الموقع الجغرافي: تتميز ماليزيا بموقعها الجغرافي الرائع بمنطقة شرق آسيا، مما جعل التصدير إلى الدول المجاورة أمر في غاية السهولة، كما أن المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم في بلد متطورة تكنولوجياً فإن

---

[86]) بوعطيه عبد الرازق، التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية، العدد الثالث، 2016، ص46، تم الاطلاع في 2021/9/23، متاح على رابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8087

[87]) راجع: السيد علي أحمد الصوري، تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس، العدد الأول، الجزء الثاني، المجلد العاشر، 2019، ص394.

هذا الأمر يساعدهم على تحقيق المزيد من النجاح والتقدم في أعمالهم، كما أن التطور التكنولوجي يزيد من جودة الإنتاج والتسويق ([88]).

10- مجالات الاستثمار: اهتمت ماليزيا بالمجالات التي يتم الاستثمار فيها كالقطاع الزراعي حيث تأتي منة معظم الإيرادات العامة للدولة، كما يساهم بأكبر قدر من الناتج المحلي الإجمالي، ومصدر لتوفير العملات الصعبة من خلال مساهمته في حصيلة الصادرات الماليزية والتي تقدر بحوالي 90% من إجمالي الصادرات الماليزية ([89]).

الفرع الثاني

التجربة المصرية لتعزيز بيئة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف السياسة المصرية إلي زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية، لأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوي العالمي والمحلي لذا بات من الضروري أن يتم تنظيم دخوله إلى السوق

---

[88] أسباب تدفعك إلى الاستثمار في ماليزيا، gmuslim.com) متاح على رابط: https://gmuslim.com/archives/3009، تم الاطلاع في 20211/9/22

[89]) راجع: السيد علي أحمد الصوري، تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا، مرجع سابق، ص390-391.

المصرية ([90]). وانتهاج سياسة مغايرة وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال تشجيع تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر ([91]). كما تأتى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لمصر باعتباره بديل للقروض والمنح والمعونات الخارجية، باعتباره محرك أساسي لنجاح عملية التصدير وذلك لضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري داخليا وخارجيا ([92]). فقامت بتهيئة المناخ الملائم، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق هذا الهدف، مما يمثل حافزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار في مصر ([93]).

وانتهاج سياسات توسعية هدفت من خلالها زيادة معدلات النمو وذلك في إطار حزمه من السياسات المالية والنقدية، وفى إطار هذه الجهود كان أنشاء أول وزارة للاستثمار في مصر عام 2004 لإزالة كافة معوقات الاستثمار وتوحيد الجهود التي تبذل في سبيل جذب مزيد من التدفقات النقدية وأهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ([94]) ومن هذه الاجراءات ما يلي.

- **أسباب جذب بيئة مصر للاستثمارات الأجنبية:**

1- جهات التعامل مع المستثمر: اتبعت الدولة المصرية سياسة الشباك الواحد من أجل مساعدة المستثمرين الأجانب في التغلب على العقبات التنظيمية، بحيث إن المستثمر الأجنبي يحتاج للتعامل مباشرة مع عدد

---

[90]) راجع: نرمين السعدني، وضعية الاستثمارات المباشرة في مصر، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مرجع سابق، ص117- 125.

[91]) راجع: د/ زياد أحمد بهاء الدين، رؤية بديلة لإصلاح تشريعات الاستثمار، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم (1)، 2016/12/8، ص9-11.

[92]) صلاح زين الدين، دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة، المؤتمر العلمي الثاني، القانون والاستثمار، كلية الحقوق، جامعة طنطا، (29-30 ابريل 2015)، ص9.

[93]) إكرام أحمد السيد عبد الرحمن، (2019/2/12)، دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعي المصري، ص907، تم الاطلاع في 2021/6/21، متاح على رابط: https://ejar.journals.ekb.eg/article_111126_5ea7b79e312997064ae40f09ee29f6ab.

[94]) د/ ماجد محمد يسرى الخربوطلى، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلد رقم 40، العدد 4، ديسمبر (كانون الأول)، 2020، ص116.

صغير فقط من الهيئات لأخرى، بما يحقق خدمة المستثمر. وقد طلب من الهيئة العامة للاستثمار إنهاء كافة المتطلبات اللازمة لأي طلب في غضون 72 ساعة ([95]).

2- البنية التحتية: تقوم مصر بالإنفاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة، مثل بناء الجسور، والمطارات، والموانئ، والطرق، الخ ([96]).

3- البيئة التشريعية والقانونية: صدور قانون الاستثمار المصري رقم (72) لسنة 2017م الذي أعطي للمستثمر الأجنبي كثير من الضمانات التي تساعد على جذب الاستثمارات، فيحق للمستثمر إقامة المشروعات الاستثمارية وتوسعتها، وتمويلها، من الخارج بالعملة الأجنبية ودون قيود، وله حق تملك الأرض، كما سلك القانون طريقاً متدرجاً في توقيع الجزاءات على المستثمر الأجنبي عند ارتكابه مخالفة. وتوفير طرق جديدة لحل نزاعات الاستثمار، وتوفير إجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وبدء مزاولة النشاط، وتحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلي العقار المخصص للمشروع الاستثماري ذلك بعد تشغيل المشروع، وجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين. والسماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري ([97]).

4- الحوافز الضريبية والجمركية: صدرت العديد من القوانين الأخرى الخاصة ببيئة الأعمال مثل قانون الإفلاس الجديد، وقانون التراخيص الصناعية، وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتعديل قانون الشركات ([98]). وقانون جمركي جديد في عام 2020 (إذا كانت المؤسسة خاضعة لأحكام قانون الاستثمار الجديد، فستستفيد من ضريبة جمركية موحدة بنسبة 2٪ على جميع الآلات والمعدات والأجهزة

---

[95]) تنمية القطاع الخاص، استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص، لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014، ص163-164.

[96]) راجع: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص21.

[97]) أحمد رجب عبد الخالق قرشم، تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد 10، العدد 4، 2020، ص1119.

- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق اقتصادية معاصرة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، مجلة اقتصادية، مصر، العدد 4 مارس 2021، ص33.

[98] باهي ياسين، إصلاح مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: ضرورة عززتها جائحة "كوفيد- 19، مجلس الوزراء، /) د مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،مصر ، 11مايو 2021، ص2.

المستوردة اللازمة لتأسيس الشركة) ([99]). إعفاء عقود تأسيس المنشآت والشركات، وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها من ضريبة الدمغة ورسوم الشهر والتوثيق، لمدة خمسة سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. وإعفاء عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة المنشآت والشركات من الرسوم والضريبة المشار إليها.

5- الاستقرار السياسي: بالنسبة للاستقرار السياسي، يشير تقرير Fitch Solution (2019) إلى أن مصر سجلت خطرًا سياسيًّا متوسطًا، تقريبًا، للأجلين القصير والطويل ([100]).

ويري الباحث مما سبق أن التغيرات التي قامت بها الدولة المصرية أنصبت على تعديل التشريعات التي تسهل فرص عمل المستثمر أو تخفيض الضرائب أو تأجيل تطبيقها، وهذا لا يكفي، خاصة عند النظر إلى التجارب الدولية السابقة التي تنوعت من خلال فرص الإصلاح وتوفير بناء سياسي وحكومي مستقر وشفاف، وبين بناء بنية تكنولوجية ورقمية، واعداد العنصر البشري، وكذلك اشتراطات التصدير على المستثمرين لأكثر من 80% من الإنتاج حفاظاً علي السوق المحلي وتوفير بنية حقيقية للمستثمر بل مشاركة الدولة له في التكاليف أحيانا حال بناؤه لهذه البنية، وتوفير مكاتب بالعديد من دول العالم لخدمة المستثمر الأجنبي. كل هذا يعمل على مزيد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه، ويحسن من درجة الدولة المصرية في المؤشرات الدولية لجذب الاستثمار كما سنري في المبحث الثالث.

وكذلك هناك من يطالب بتغيير مجالات التدفق الاستثماري الأجنبي حيث أن 59.6% يستحوذ علية قطاع البترول، ويلي ذلك قطاع الخدمات 9.8% ثم القطاع الانشائي 5.8%، ويأتي في الأخر قطاع الصناعة 2.2%. وهذا ما يجب زيادة نسبته مستقبلاً. فالاستثمار الأجنبي ليس فقط من أجل زيادة الدخل أو ارتفاع

---

[99] موقع بعنوان (Foreign investment in Egypt - Santandertrade.com, متاح ، تم الاطلاع في 2021/8/5، علي رابط: https://santandertrade.com/en/portal/establish-overseas/egypt/foreign-investment)

[100] مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق اقتصادية معاصرة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، مرجع سابق، ص33.

مؤشرات الناتج القومي الإجمالي ولكن من أجل أن يتأثر الاقتصاد المحلي بالتكنولوجيا العالمية ويصبح منافس وذات جودة عالية بين منتجات العالم سواء زراعية وصناعية أو تكنولوجية. وعلي الدولة المصرية إعداد القدرات البشرية بجانب الفنية وغيرها من أجل تحقيق أقصي استفادة من الاستثمار الأجنبي ([101]).

ولبيان تداعيات الاجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الدولة المصرية ودول المقارنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نوضح هذا في المطلب التالي.

المطلب الثاني

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته

بعد استعراض التجربة المصرية ودول المقارنة في العمل على تهيئة بيئة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نستعرض في هذا المطلب أثر ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بنمو الناتج المحلي لمصر ودول المقارنة. وخاصة بعد أن شهد العالم في العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وتعزى هذه الزيادة في جزء كبير منها إلى حقيقة مفادها أن العديد من البلدان أصبحت تدرك أهمية رأس المال الأجنبي ودوره في النمو والتنمية ([102]). وتشكل الاقتصادات الناشئة نصف عدد الدول العشرة

---

[101]) راجع: د/ محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمشروعات الاقتصادية في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 500، أكتوبر 2010، ص39.

[102]) في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض FDI) راجع: نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، الجزائر، 1433هـ /2012م، ص37.

الأوائل المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهي الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والبرازيل والهند. وكنسبة من إجمالي التدفقات العالمية ([103]). ونتناول ذلك من خلال الآتي:

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودول المقارنة.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودول المقارنة

من خلال هذا الفرع يتم بحث الفرضية الأولي وهي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة المصرية ودول المقارنة وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. فتحاول دول العالم من خلال سياستها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين كما سبق القول لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها ([104]).

---

[103]) سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، ابريل 2017، ص19.

[104]) سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص25.

وعند دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بناء علي الإصلاحات قامت بها الدولة المصرية نجد إن الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2011-2013 شهد تباطؤ شديد في النشاط الاقتصاد، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 2% في المتوسط خلال هذه الفترة، وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 17.1% عام 2011إلي 14.2% عام 2013. على الرغم من أن الاقتصاد المصري بدأ في استعادة وتيرة النشاط الاقتصادي خلال عام 2014 ليصل معدل النمو إلى 4.2 %، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى نحو 8.2 مليار دولار عام 2016 ([105]). وأوضح تقرير الاستثمار العالمي 2019 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، أن مصر أكبر متلقي في عام 2018 للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، رغم تراجعه عالمياً. حيث بلغ معدل الاستثمار الأجنبي المباشر 8.1 مليار دولار عام 2018، بالمقارنة بـ 7.4 مليار دولار عام 2017 ([106]). وزاد بنسبة 11%، ليصل إلى 9 مليار دولار عام 2019، بما يمثل 20% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية البالغ (45.4 مليار دولار). وحافظت مصر على مكانتها كوجهة أولى للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا للعام الثالث على التوالي ([107]). ولدراسة حجم هذه التدفقات نتناولها في الجدول التالي الذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة من (2010-2020) لمصر ودول المقارنة:

جدول رقم (1)

صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال المدة من (2010-2020)

القيمة بالمليار دولار

---

[105]) راجع: إلهام إبراهيم هيبة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1991-2016)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد العشرون العدد الثالث، يوليو 2019، ص51.

[106]) أحمد عاشور (14 يونيو 2019)، تقرير دولي: مصر أكبر متلقى للاستثمار الأجنبي بأفريقيا.. ونتائج إيجابية هذا العام -جريدة المال، تم الاطلاع في 2021/4/29، متاح على رابط:
https://almalnews.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

[107]) تعرف على ترتيب مصر وحجم الاستثمار الأجنبي بها خلال 5 أعوام، الأحد، 25 أكتوبر 2020، تم الاطلاع في 2021/4/29، متاح على رابط:
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3143665/1/%D8%AA%D8%B9%D8%B

السنة	مصر	اندونيسيا	الهند	ماليزيا
2010	6.39	15.29	27.40	10.89
2011	0.004827	20.57	36.50	15.12
2012	2.80	21.20	24.00	8.90
2013	4.19	23.28	28.15	11.30
2014	4.61	25.12	34.58	10.62
2015	6.92	19.78	44.01	9.86
2016	8.11	4.54	44.46	13.47
2017	7.41	20.51	39.97	9.37
2018	8.14	18.91	42.12	8.30
2019	9.01	24.99	50.61	9.10
2020	8.1	19	64.00	3
المجموع	65.68	213.19	438.8	109.93

الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي تم الاطلاع في 2021/10/19 متاح https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

والأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

والشكل التالي يوضح ما في الجدول من بيانات:

شكل رقم (1)

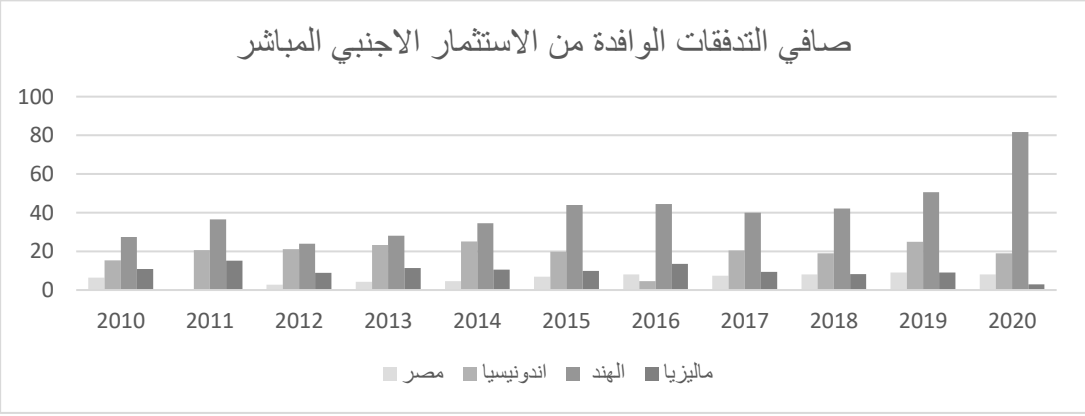

الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول السابق.

يتضح من الجدول السابق انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر مقارنة بدول المقارنة (اندونيسيا–الهند– ماليزيا) حيث كما هو واضح من الجدول وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال المدة من 2010 حتى 2020 ما يقدر 65.68 مليار دولار وهي أقل قيمة إجمالية في الجدول مما يدل على أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية ما زالت تحتاج إلى المزيد لتعزيز بيئة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأرجع البعض قلة هذا التدفق إلى أسباب منها:

أحداث يناير 2011، مما يعنى عدم فاعلية السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية في تلك الفترة على جذب الاستثمارات الأجنبية ([108]). وتركز الاستثمارات الأجنبية في مصر بشكل أساسي في قطاع البترول بنسب تصل إلى 62%، سواء كان ذلك يشمل أعمال التطوير في حقل ظهر للغاز الطبيعي العملاق أو مشروعات نفط ([109]). وكذلك ضعف اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الدولي وانخفاض نسبة صادراتها من السلع والخدمات، وقوانين بيئة الأعمال، وسعر الصرف، والسياسات المالية ([110]).

يخلص الباحث مما سبق أن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة المصرية كان للعديد من الأسباب عند مقارنتها بغيرها من الدول بسبب ما اتخذته دول المقارنة من إجراءات واصلاحات لتسهيل دخول الاستثمار الأجنبي والعمل على كافة المجالات لتحسين بيئتها الاستثمارية. ومن خلال هذا الفرع تتحقق الفرضية الأولي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات والإصلاحات التي تقوم بها الدولة المصرية ودول المقارنة وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظرا لأهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما يحدثه من نمو اقتصادي كما سبق القول. نوضح في الفرع التالي علاقته بنمو الناتج المحلي.

---

[108]) د/ محمد السيد الحاروني، العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشر ونمو الناتج المحلى الإجمالي ومُعدل البطالة في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، أكتوبر 2018، ص107.

[109]) د/ جيهان عبد السلام، أين يتموقع الاستثمار الأجنبي في مصر؟ – مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 17 أغسطس 2021 http://rcssegypt.com/4928، تم الاطلاع في 2021/10/1، متاح على رابط:

[110]) راجع: سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص125.

الفرع الثاني

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي

وفي هذا الفرع يتم دراسة الفرضية الثانية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة ما ونمو الناتج المحلي.

حيث أختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد

الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب الاستثمار ([111]).

وأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في عدد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية كدول وسط شرق أوروبا ودول وسط غرب آسيا من خلال لوحة تحليلات الانحدار أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إيجابية على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ([112]).

فقد قام الاستثمار الأجنبي المباشر بدوراً أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول الآسيوية علي مدي العقدين الماضيين فهذه الاقتصادات لا تستقدم فقط الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المجاورة مثل اليابان والاقتصادات الصناعية الجديدة مثل تايوان، ولكنها كانت أيضاً مركزاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في النمو الموجة للتصدير في الاقتصادات النامية في شرق وجنوب شرق آسيا حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية في شرق وجنوب آسيا إلي 382 مليار دولار حتي عام 2013 أي بزيادة 4% عن عام 2012، في مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والزراعة مما أدي إلي زيادة الأجور وخلق طلباً لمزيد من المنتجات والسلع عالية الجودة وتحسين نوعية حياة الناس ([113]). فالاستثمارات الأجنبية المباشرة شديدة الحساسية بمعدلات النمو، نظراً لما لذلك من انعكاسات على أدائها وعلى أرباحها، إذ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدولية تشجع النمو الاقتصادي، وتقوية إمكانيات التنمية على المدى البعيد بالنسبة للدول النامية، لذلك كانت معدلات النمو الاقتصادي هي الأسرع من نوعها، خاصة في الدول الواقعة شرق آسيا وجنوبها. إذ يلعب دورا إيجابيا في تحقيق معدلات نمو إيجابية في الدول التي يتوجه

---

[111]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، ، مرجع سابق، ص108.

[112] (Asli yilmaz, Oct.-2018, Foreign Direct Investment: BRICS Countries and Turkey Panel Data and GLS Regression Analyze. International Journal of Management and Applied Science, ISSN: 2394-7926 Volume-4, Issue-10, p66.

[113] (Sajjad Kaveh Shaldehi, Hadi Noor, Arya Shafeghat Roodsari, Shukoofeh Goodarzinezhad,2020, Foreign Direct Investment (FDI), Government Reform, and Their Role in Economic Development and the Rise of the Middle Classes in East, and Southeast Asia , op, cit pp. 32-33.

إليها ([114]). وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذا أهمية متزايدة في الارتباط الاقتصادي بين الدول. وأثناء العقدين الماضيين، نما الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم أسرع من الناتج العالمي وأكثر من ذلك اللافت للنظر في التجارة العالمية. العديد من دول الابيك كانت من بين المضيفين الأسرع نموًا لـ الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم ([115]).

وتوصلت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مجموعة من الدول منها: الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ([116]). والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تغير الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودول المقارنة:

جدول رقم (2)

نسبة تغير الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً)

السنة	مصر		اندونيسيا		الهند		ماليزيا	
	نمو GDP %	نسبة تغير FDI %	نمو GDP %	نسبة تغير FDI %	نمو GDP %	نسبة تغير FDI %	نمو GDP %	نسبة تغير FDI %
2010	5.15	أساس	6.22	أساس	8.50	أساس	7.42	أساس

[114]) مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص43.

[115] (Tamim Bayoumi, Leonardo Bartolini, and Michael Klein, Foreign Direct Investment and the Exchange Rate, International Monetary Fund,1996,p47.

[116]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مرجع سابق، ص109.

38.8	5.29	33.2	5.24	34.53	6.17	99.5-	1.78	2011
41.1-	5.47	34.2-	5.46	3.06	6.03	58.2	2.22	2012
26.9	4.69	17.3	6.39	9.8	5.56	49.6	2.19	2013
6.0-	6.01	22.8	7.41	7.9	5.01	10.02	2.92	2014
7.1-	5.09	27.3	8.00	21.3-	4.88	50.1	4.37	2015
36.6	4.45	1.0	8.26	77.0-	5.03	17.19	4.35	2016
30.4-	5.81	10.1-	6.80	351.7	5.07	8.6-	4.18	2017
11.4-	4.77	5.4	6.53	7.8-	5.17	9.85	5.31	2018
9.6	4.30	20.2	4.04	32.15	5.02	10.68	5.56	2019
66.7-	5.59-	61.5	7.96-	2.39-	2.07-	10.9-	3.57	2020

الجدول من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي في 2021/10/22متاح علي رابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?

نسبة تغير الاستثمار الأجنبي المباشر (%) من اعداد الباحث بناء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول رقم (1)، وسنة الأساس عام 2010.

القياس المقارن: يتضح من الجدول السابق وبناء على ما ورد في الجدول رقم (1) من بيانات:

1- **مصر:** نجد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 انخفض إلى (1.78%) وبالتالي انخفض نمو الاستثمار الوارد للدولة بنسبة كبيرة وصلت إلى (-99.5 %). وكذلك حدوث انخفاض في النمو عام 2017 بنسبة 4.18% مما تسبب في انخفاض التدفق من (8.11 إلى 7.4 مليار دولار أمريكي). وحدوث انخفاض في نمو الناتج المحلي عام 2020 بنسبة (3.57 %) تراجع معه تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة (-10.9 %).

2- **إندونيسيا:** نجد في أعوام 2012، 2013،2014، تراجع نمو الناتج المحلي من (6.03، 5.56، 5.01) على الترتيب إلا أن تدفقات الاستثمار زادت بشكل كبير من 21.20 إلى 23.28 إلى 25.12 مليار دولار وبنسبة تغير موجبة من(3.06، 9.8، 7.9) على الترتيب. وكذلك وعلى الرغم من ثبات نمو الناتج المحلي سنوياً تقريباً أعوام2016، 2017 2018، 2019 وهي على الترتيب (5.03، 5.07، 5.17، 5.02) إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل كبير من (4.54، 20.51، 18.91 إلى 24.99) مليار دولار. وبالتالي تغيرت نسبة تدفق الاستثمار عام 2016حتي 2019 من (-77.0%

إلى + 32.15%) أي زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما قيمته (24.99-4.54= 20.45) مليار دولار خلال الأربع سنوات على الترتيب.

3- **الهند:** نجد أن الناتج المحلي نما عام 2012 إلى 5.46 % من 5.24 عام 2011، وعلى الرغم من ذلك قد قل التدفق الوارد للهند من الاستثمار الأجنبي المباشر من 36.50 مليار دولار إلى 24.00 مليار دولار لعامي 2011، 2012 على الترتيب. وكذلك عامي 2017، 2018 فعلي الرغم من انخفاض النمو من (6.80إلي 6.53%) على الترتيب إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي زادت من 39.97 إلى 42.12 مليار دولار أمريكي. وانخفاض النمو من 2018 إلى عام 2019 من (6.53 إلى 4.04%) إلى أن التدفق زاد من 42.12 إلي 50.61 مليار دولار أمريكي. أضف إلى ذلك إنه على الرغم من انخفاض النمو من عام 2019 إلى 2020 من (+ 4.04 إلي -7.96 %) إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي زادت وبلغت 64.00 مليار دولار عام 2020 مقارنة بعام 2019والتي كان التدفق فيها 50.61 مليار دولار وبنسبة تغير في تدفق الاستثمار وصلت إلي (+ 61.5 %) كزيادة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- **ماليزيا:** نجد إن في عامي 2012، 2013 كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.47، 4.69 % على الترتيب، ولكن على الرغم من الانخفاض زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 8.90 إلى 11.30 مليار دولار أمريكي. وكذلك عامي 2015، 2016، قد كانت نسبة النمو 5.09، 4.45 % على الترتيب، ومع انخفاض نسبة النمو زاد تدفق الاستثمار من 9.86 إلى 13.47 مليار دولار. وكذلك عامي 2018، 2019 فقد انخفض النمو من 5.81 % إلى 4.77 % ومع ذلك زاد تدفق الاستثمار من 8.30 إلى 9.10 مليار دولار أمريكي بنسبة زيادة وصلت إلى 9.6%

يري الباحث بناء على ما سبق من القياس المقارن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل قاطع، وأن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي لا تؤدي لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجدول التالي يوضح العلاقة بين مجموع نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم (3)

العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المدة من (2010-2020)

المتغير	مصر	اندونيسيا	الهند	ماليزيا
مجموع درجات نمو الناتج المحلي الاجمالي	41.6	52.02	58.67	47.71
مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	65.68	213.19	438.8	109.93

والشكل التالي يوضح ما ورد في الجدول من بيانات لتوضيح العلاقة بين النمو وتدفقات الاستثمار الا جنبي المباشر:

شكل رقم (2)

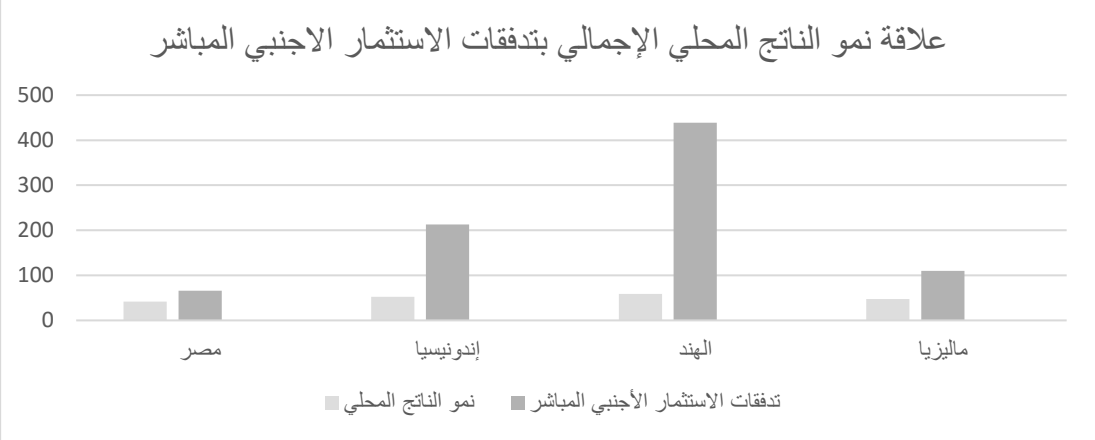

ويري الباحث من الجدول السابق أن مجموع نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي تكاد تتقارب ومع ذلك هناك فارق كبير جداً في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولذا نجد أن هناك من الدراسات التي أكدت على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في المدي الطويل وليس القصير لإمكانية حدوث تغيير. وأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مستوى الحرية الاقتصادية في البلدان المضيفة. والتي تستفيد منه بشكل كبير ومن وجود الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) ([117]). وخاصة أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتزداد هذه

[117] (Hichem Dkhili, and Lassad Ben Dhiab(22 November 2018), The Relationship between Economic Freedom and FDI versus Economic Growth: Evidence from the GCC Countries, Journal

الشركات قوة يوم بعد يوم في ظل التحرر والتكنولوجيا ([118]). وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا مجموعة متنوعة من تدفقات رأس المال الدولية، بما في ذلك مدفوعات مختلفة للشركات الأم متعددة الجنسيات الموجودة في البلدان الأصلية ([119]).

مما يدل على أن هناك أسباب أخري تتدخل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة ما كالحرية الاقتصادية السابق الإشارة إليها مما يستلزم بحثها وبعض المؤشرات الأخرى التي تحدد متطلبات البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك من خلال المبحث التالي.

الخلاصة: تم من خلال هذا المبحث بيان ما اتخذته الدول من إجراءات وإصلاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر ودول المقارنة، وانتهي التحليل المقارن إلى أن:

---

of Risk and Financial Management(MDPI),p4.available at:https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:stCL3R2mQfoJ:https://www.mdpi.com/1911-8074/11/4/81+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

[118]) راجع: د/ إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 500، أكتوبر 2010، ص6.

[119] (Edward M. Graham, Foreign Direct Investment in the World Economy. International Monetary Fund, Sep 1995,p130.

1- الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية مازالت غير كافية وتحتاج إلى المزيد لتعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وهذا يثبت صحة الفرض الأول بوجود علاقة بين الإجراءات والإصلاحات التي تتخذها الدول وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

2- كما أنه ومن خلال القياس المقارن يتضح عدم ثبوت الفرض الثاني بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة اليها.

لذا نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لها محددات أخري تظهر من خلال المؤشرات الدولية الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية والمحلية التي يلزم دراستها من خلال المبحث التالي من أجل بيان مواطن الضعف فيها لمعالجتها من قبل المختصين لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار بالدولة المصرية ومواطن القوة للحفاظ عليها.

المبحث الثالث

المؤشرات الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تصدر العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية وبشكل دوري عدداً من التقارير والمؤشرات حول القضايا الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف استعمالها من طرف واضعي الخطط والسياسات التنموية والمهتمين بالشئون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية. وهذه التقارير تسهل دراسة وتقييم أداء الدول من فترة إلى أخرى وبالمقارنة مع بقية دول العالم وأصبحت مرجعاً أساسياً وضرورياً للحكومات وللمستثمرين ومنظمات الأعمال في العالم ([120]). وهذه المؤشرات الدولية تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، وهناك عدداً متنامياً من هذه المؤشرات وسوف ندرج بعض هذه المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة ببيئة الاستثمار الأجنبي وترتيب مصر فيها مقارنة بغيرها من الدول.

وسوف نتولى من خلال هذا المبحث دراسة الفرضية الثالثة بوجود علاقة ارتباط وذات دلالة إحصائية بين تحسن درجة الدولة في المؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها. ونتولى دراسة هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: مؤشرات بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية والشفافية الجاذبة للاستثمار.

المطلب الأول

مؤشرات بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار

[120]) راجع: المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولي، إبريل 2019، ص3.

تعمل حرية التجارة والأعمال والاستثمار على تسريع عملية الاستثمار المحلي والأجنبي في البلاد ([121]). وقد زادت أهمية مؤشرات بيئة الأعمال في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية البيئة الاستثمارية إذ أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي. وفي هذا الإطار سنحاول عرض أهم مؤشرات بيئة الأعمال والمقصود بها ونظرة رجل الأعمال إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار وترتيبها في هذه المؤشرات الدولية الخاصة ببيئة الأعمال. ونتناول دراسة هذا المطلب من خلال مؤشري سهولة ممارسة أداء الأعمال والحرية الاقتصادية وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

مؤشر سهولة أداء الأعمال:The ease of doing business index

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقيس سهولة تنفيذ الأعمال في الدول ويقارن بينها من حيث الإجراءات المتبعة للتعامل مع الشركات المحلية، وخاصة الشركات الأصغر حجماً طوال مراحل حياتها ويستند ترتيب البلدان علي أساس مجموعة من المؤشرات تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة علي عشرة مؤشرات في حياة منشأة الأعمال وهي بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول علي الائتمان وحماية المستثمرين ، ودفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود، وانفاذ العقود، وتسوية حالات الاعسار، بالإضافة إلي القواعد المنظمة لتوظيف العاملين وتستخدم البيانات التي يتم جمعها لتحليل النواتج الاقتصادية. ويتابع التقرير الإصلاحات في البيئة الإجرائية المنظمة للأعمال التجارية على مستوي العالم وتحديد مكان نجاحها وأسبابه وتجمع لتحديث البيانات في النسخة التالية من التقرير طبقا لمؤشرات التقرير ([122]). بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في

---

[121] (Zafar Mueen Nasir & Arshad Hassan ,(2011), Economic Freedom, Exchange Rates stability and FDI in South Asia, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, Vol. 50, No. 4, 2011,p427.

[122]) د/ نزهان محمد سهو السامراني، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مرجع سابق، ص264.

الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري.

ويتكون هذا المؤشر من متوسط عشرة عناصر فرعية كما سبق القول تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر عناصر، بحيث كلما ارتفعت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر وبالتالي يتحسن ترتيبها بين الدول ([123]). ويدل تصنيف الدول في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، إذ تدل المرتبة الأدنى (ترتيبها بين الدول) على بيئة أعمال أفضل والعكس صحح، ويتم احتساب المراتب المذكورة في المؤشر حسب الدرجة التي تسجلها الدول في كل عنصر ([124]). والجدول التالي يوضح درجة مصر في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال في مايو 2020، مقارنة بغيرها من الدول.

جدول رقم (4)

درجة مصر ودول المقارنة في عناصر مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال في مايو 2020

م	عناصر	مصر	اندونيسيا	الهند	ماليزيا
1	بدء النشاط	90	140	136	126

[123]) راجع: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مرجع سابق، ص72.

[124]) سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص24.

2	استخراج تراخيص البناء	74	110	27	2
3	الحصول على الكهرباء	77	33	22	4
4	تسجيل الملكية	130	106	154	33
5	الحصول على الائتمان	67	48	25	37
6	حماية المستثمرين	57	37	13	2
7	دفع الضرائب	156	81	115	80
8	التجار عبر الحدود	171	116	68	49
9	انفاذ العقود	166	139	163	35
10	تسوية حالات الاعسار	104	38	52	40
	مرتبة الدول في سهولة ممارسة أنشطة الاعمال	114	73	63	12

الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي، ترتيب الاقتصادات، Doing Business قياس أنظمة أنشطة الأعمال. تم الاطلاع في 2021/9/29، متاح علي رابط: https://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings.

والشكل التالي يوضح ما ورد في الجدول من بيانات:

شكل رقم (3)

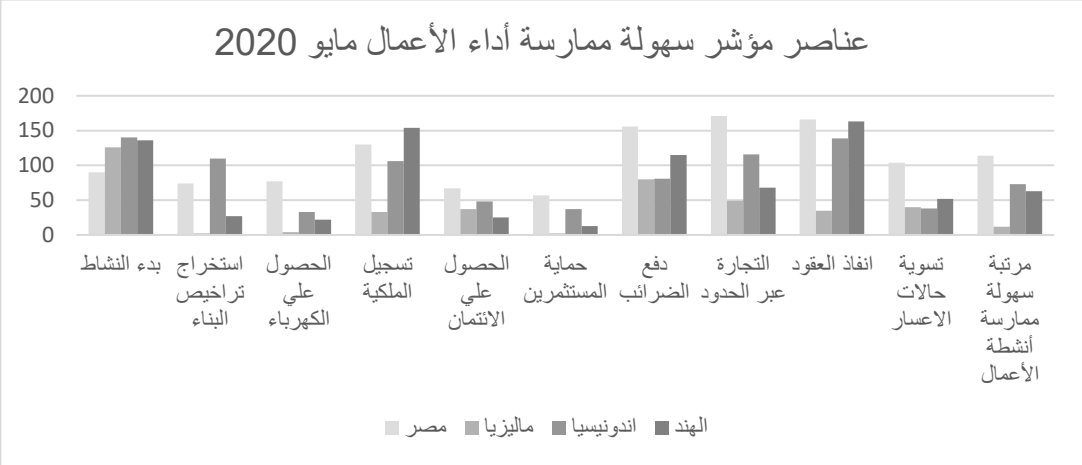

الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول السابق

ملحوظة: كلما كانت الدولة ليس لديها معوقات وتقترب من الواحد الصحيح كان ذلك أفضل في مؤشر سهولة أداء الأعمال، وتحسب الدرجة الباقية لها من مائة في درجة المؤشر.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الدولة المصرية حصلت على مجموع نقاط وصل إلى 1.092 درجة (مجموع عناصر مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال حتى مايو 2020). وحصلت على المرتبة 114 بين الدول لهذا التاريخ. ومتوسط مرتبة سهولة أداء أعمال 10.92%. ولم تصل في أيا من عناصر المؤشر العشرة إلي أقل من 57 درجة مما يدل على ضعف رتبتها في عناصر المؤشر. في حين أن دولة كماليزيا حصلت على مجموع درجات 408 درجة بمرتبة سهولة ممارسة أداء الأعمال 12. وكما سبق القول كلما اقتربت الدولة من الواحد الصحيح في أياً من هذه العناصر كان ذلك أفضل لعدم وجود معوقات وبالتالي تحسن ترتيبها. والهند حصلت على الرتبة 63 بين دول العالم واندونيسيا حصلت على الترتيب 73 درجة. وبالنسبة للدول التي حصلت على مرتبة جيدة بين دول العالم حصلت أيضا على نسبة معوقات بسيطة لأداء الأعمال كما يوضحها الجدول السابق. مما يستلزم العمل من الدولة المصرية لمزيد من الإجراءات لتحسن درجة مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال.

وطبقا لما جاء في تقرير البنك الدولي في ممارسة أنشطة الأعمال 2020 أن المستثمر الأجنبي يتجنب الاقتصادات التي تحول القواعد التنظيمية فيها دون ازدهار النشاط الاقتصادي. حيث لا تعيق الإجراءات البيروقراطية المرهقة الشركات أو المستثمرين فحسب، بل إنها تعرقل قدرة الاقتصاد على النمو المستدام. فالحرية الاقتصادية في ممارسة أنشطة الأعمال تسير جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية ([125]).

ويبين الجدول التالي ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال:

[125]) البنك الدولي(2019/9/24)، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 –مواصلة وتيرة الإصلاحات، تم الاطلاع في 2021/7/13، متاح عي رابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms

جدول رقم (5)

درجة مصر ودول المقارنة في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال(2010-2020)

	مصر		اندونيسيا		الهند		ماليزيا	
السنوات	الرتبة	درجة المؤشر %	الرتبة	درجة المؤشر %	الرتبة	درجة المؤشر %	الرتبة	درجة المؤشر %
2010	106	-	122	-	133	-	23	-
2011	108	-	126	-	139	-	23	-
2012	110	-	129	-	132	-	18	-
2013	109	-	128	-	132	-	8	-
2014	128	-	120	-	134	-	6	-
2015	112	59.54	114	59.15	142	53.97	17	78.83
2016	131	54.43	109	58.12	130	54.68	22	79.13
2017	122	56.64	91	61.52	130	55.27	23	78.11
2018	128	56.22	72	66.47	100	60.76	24	78.43
2019	120	58.56	73	67.96	77	67.40	15	80.60
2020	114	60.1	73	69.6	63	71.10	12	81.5

الجدول من اعداد الباحث بناء على تقارير البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال اعداد مختلفة من (2010-2020). (الدرجة من 2010 حتى 2014 غير متوفرة)

يتضح من الجدول تغير ترتيب الدول من عام لأخر طبقا لما تتخذه من إجراءات في المكونات العشرة المشار إليها سابقا لتسهيل ممارسة أداء الأعمال واقترابها من الواحد الصحيح بعدم وجود معوقات، ثم تحسب درجتها في المؤشر الباقية من مائة كما سبق القول كسهولة أداء أعمال. الأمر الذي يترتب علية حصولها على درجة كبيرة من مائة في المائة للعناصر العشرة، وبالتالي تغير من ترتيبها بين الدول. وبناء عليه يلاحظ وجود علاقة طردية بين قيام الدولة بتحسين الإجراءات المتخذة لتسهيل ممارسة أداء الأعمال وتحسن ترتيب الدولة بين الدول سنوياً.

وبالنسبة لعلاقة درجة الدولة في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6)

متوسط درجات مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المدة من (2015-2020)

المتغير	مصر	اندونيسيا	الهند	ماليزيا
متوسط درجات مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال	57.58	63.80	60.53	79.43
متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار	7.94	17.95	47.25	8.85

الجدول بناء على جدول التدفقات رقم (1)، ودرجة الدول طبقا للجدول السابق.

ملحوظة: (قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي بناء على درجة الدولة أخر سنة يقلل من فعالية المؤشر لذا نأخذ متوسط درجات المؤشر لكل دولة خلال الفترة المتاحة من (2015–2020) تجنباً للظروف الطارئة وكذلك متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة).

يتضح من الجدول السابق أن الدولة المصرية حصلت على متوسط درجات في مؤشر سهولة أداء الأعمال ما يقارب 57.58 درجة وهي أقل من دول المقارنة مما تسبب في قلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لها طبقا للجدول.

أي أن حصول الدولة علي متوسط درجة عالية في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال خلال الفترة من (2015–2020) يحسن ويزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، أي أن العلاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة ودرجتها في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال.

مما يستلزم العمل من قبل الدولة المصرية علي تحسن دراجاتها في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال، وبالتالي تحسن بيئتها الاستثمارية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

الفرع الثاني

مؤشر الحرية الاقتصادية:Index Of Economic Freedom

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1995 عن معهد heritage foundation وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسئولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماماً متزايداً من الدول ([126]). ويستخدم لغرض قياس تدخل الحكومة في الاقتصاد، أي درجة التضييق التي تمارسها حكومة البلد المضيف وتأثير ذلك علي الحرية الاقتصادية التي يمارسها أفراد المجتمع ([127]). ويرصد المؤشر حالة 12 عنصراً من عناصر الحرية الاقتصادية للأفراد وفقا لـ4 فئات هي سيادة القانون وحجم الحكومة والفعالية التنظيمية (كفاءة البيئة التنظيمية) ومدى انفتاح السوق وتتضمن كل فئة من الأربعة 3 عناصر يجري تقييم البلد فيها وفقاً لعدد نقاط من أصل 100نقطة. وعلى سبيل المثال، تتضمن فئة الفعالية التنظيمية 3 عناصر من بينها حرية الأعمال والعمل التي تقاس وفقاً لمؤشرات عديدة من بينها عدد الإجراءات المطلوبة لبدء عمل تجاري، والوقت المستغرق والتكلفة. فيما يقيس عنصر حرية العمل والإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل في بلد ما، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والقوانين وشروط إنهاء الخدمة والقيود التنظيمية القابلة للقياس على التوظيف وساعات العمل.

ويقسم المؤشر دول العالم إلى 5 شرائح وفقاً لعدد النقاط التي حصلت عليها من أصل 100 نقطة. ووفق هذا التقسيم فإن الشريحة الأولى هي (الدول الحرة) التي يتراوح تقييم درجاتها بين 80 إلى 100 نقطة. أما الشريحة الثانية فهي للدول (الحرة في الغالب) وتضم الحاصلين على تقييم من 70 إلى 79.9 نقطة. والشريحة الثالثة للدول (متوسطة الحرية) وتضم الحاصلين على تقييم من 60 إلى 69.9 نقطة. والشريحة الرابعة للدول (غير الحرة في الغالب) وتضم الحاصلين على تقييم من 50 إلى 59.9 نقطة. والشريحة الخامسة

---

[126]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مرجع سابق، ص72.

[127]) د/ نزهان محمد سهو السامراني، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مرجع سابق، ص255.

للدول (المكبوتة) وتضم الحاصلين على تقييم من 0 إلى 49.9 نقطة. ووفقا لتقييمها، تأتي مصر في الشريحة الرابعة لعام 2021. حيث حصدت 55.7 نقطة من أصل 100 نقطة لتأتي في المركز 130 عالميا من أصل 184 دولة، والمركز الـ 12 عربيا والـ 26 إفريقيا ([128]). وترجع أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية في أنه يعد إشارة إلى تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة بناء على ما تحصل علية الدولة من ترتيب فيه فكلما ارتفعت شريحة الدولة إلي الدول الحرة زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ([129])

والجدول التالي يوضح درجة المؤشرات الأربعة الفرعية وعناصرها الثلاثة وما حصلت علية مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية في عام 2021 كالآتي:

جدول رقم (7)

درجة مصر في عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2021

م	المؤشر	العنصر	الدرجة	المتوسط
1	سيادة القانون	حقوق الملكية	51.2	47.4
		الفعالية القضائية	54	
		النزاهة الحكومية	37	
2	حجم الحكومة	العبء الضريبي	86.9	55.3
		الانفاق الحكومي	73.1	
		الصحة المالية	6	
3	الفعالية التنظيمية	حرية الأعمال	62.7	59.5
		حرية العمل	51.4	
		الحرية النقدية	64.3	
4	انفتاح السوق	حرية التجارة	67	60.66
		حرية الاستثمار	65	
		الحرية المالية	50	
النقاط / 100		-	12/668.6	55.72

[128]) عبدالغفور أحمد محسن، مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي.. مصر تحصل على أفضل تقييم في 5 سنوات، (الخميس، 4 مارس 21) جريدة المال، تم الاطلاع في 2021/7/8، متاح على رابط: https://almalnews.com/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-

[129]) راجع: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص21.

المصدر: عبدالغفور أحمد محسن، مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي.. مصر تحصل على أفضل تقييم في 5 سنوات، مرجع سابق. متوسط الدرجات ومجموع النقاط من إعداد الباحث.

والشكل التالي يوضح ما ورد في الجدول من بيانات:

شكل رقم (4)

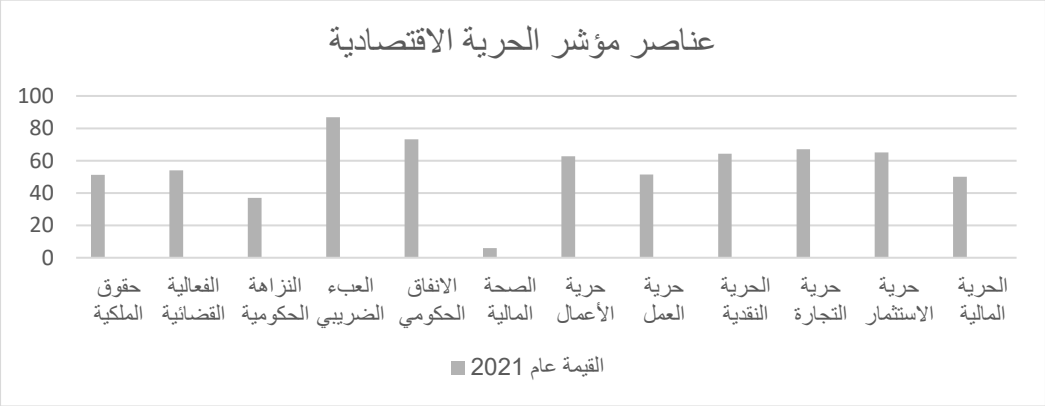

الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات عناصر الجدول السابق.

ملحوظة: كلما اقتربت الدولة من مائة كانت أفضل في درجة المؤشر.

ومن خلال التحليل السابق نجد أن الدولة المصرية حصدت مجموع نقاط وصلت إلى 668.6 في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021 أي بنسبة 55.72 % وبالتالي مازالت الدولة المصرية في الشريحة الرابعة للدول (غير الحرة في الغالب) والتي تضم الحاصلين على تقييم من 50 إلى 59.9 نقطة. وذلك بسبب حصولها في:

- المؤشر الفرعي سيادة القانون على مجموع 142.2 بمتوسط 47.4 %، وهذه نسبة قليلة نسبياً بسبب العنصر الثالث (النزاهة الحكومية) في مؤشر سيادة القانون الأمر الذي يستلزم العمل على رفعة لتحسين مؤشر سيادة القانون.
- أما مؤشر حجم الحكومة فقد حصلت الدولة المصرية على مجموع 166 أي أن المتوسط لهذا المؤشر يبلغ 55.3 % وهي نسبة منخفضة والسبب في ذلك يرجع للعنصر الثالث (الصحة المالية) بسبب الديون

الداخلية والخارجية للدولة المصرية وعجز الموازنة المتزايد الأمر الذي يستلزم العمل على تحسن هذا العنصر بتخفيض الدين بنوعية وحفض عجز الموازنة مما يعمل على رفع مؤشر حجم الحكومة.

- بالنسبة لمؤشر الفاعلية التنظيمية نجد أن الدولة المصرية حصلت على مجموع 178.4 بنسبة 59.5 % وهي نسبة مقبولة ولكنها غير كافية لرفع ترتيب الدولة المصرية إلى مصاف الدول متوسطة الحرية الاقتصادية.
- بالنسبة لمؤشر انفتاح السوق نجد أنها حصلت على مجموع 182 بنسبة وصلت إلى 60.66 % ولكن لا تستطيع الدولة المصرية الدخول بهذا المؤشر الفرعي إلى مصاف الدول متوسطة الحرية الاقتصادية بل لابد من تحسن باقي المؤشرات الثلاث السابقة.

وفي دراسة لجانب الحرية الاقتصادية لعينة من سبع دول في شرق آسيا–الصين وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند –خلال 1995–2000 للتحقق من العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر. بواسطة بتطبيق انحدار بيانات اللوحة، توصلت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية مهمة ومحدد قوي للاستثمار الأجنبي المباشر([130]).

ويوضح الجدول التالي درجة مصر طبقا لمؤشر الحرية الاقتصادية مقارنة بدول المقارنة خلال المدة من (2010 2020).

[130](Yundong Huang Jun Huang,(6/2019) The Impact of Economic Freedom on FDE In China: A Gravity Approach, Huang & Huang ,p 83103, available at: https://decisionsciences.org/wp-content/uploads/2019/06/p580298.pdf.

جدول رقم (8)

درجة مصر ودول المقارنة في مؤشر الحرية الاقتصادية
خلال المدة من (2010-2020)

السنة	مصر		اندونيسيا		الهند		ماليزيا	
	المرتبة	الدرجة %	المرتبة	الدرجة %	المرتبة	الدرجة %	المرتبة	الدرجة %
2010	94	59	114	55.5	124	54.5	59	64.8
2011	96	59.1	116	56.0	124	54.6	53	66.3
2012	100	57.9	115	56.4	123	54.9	53	66.4
2013	125	54.8	108	56.9	119	55.2	56	66.1
2014	135	52.9	100	58.5	120	55.7	37	69.6
2015	124	55.2	105	58.1	128	54.6	31	70.8
2016	125	56.0	99	59.4	123	56.2	29	71.5
2017	144	52.6	84	61.9	143	54.6	27	73.8
2018	139	53.4	69	64.2	130	55.5	22	74.5
2019	144	52.5	56	65.5	129	56.2	22	74.7
2020	142	54.0	54	67.2	121	56.5	24	74.7

الجدول من اعداد الباحث بناء على تقرير الحرية الاقتصادية اعداد مختلفة. موقع
Index of Economic Freedom - The Heritage Foundation
تم الاطلاع في 2021/10/21 متاح علي: https://www.heritage.org/index

وبالنسبة لعلاقة درجة الدولة في مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9)

متوسط درجات مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المدة من (2010-2020)

المتغير	مصر	اندونيسيا	الهند	ماليزيا

متوسط درجات مؤشر الحرية الاقتصادية	55.21	59.96	56.23	70.32
متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار	5.97	19.38	39.89	9.99

الجدول بناء على جدول التدفقات رقم (1)، ودرجة مصر وباقي دول المقارنة طبقا لمؤشر الحرية الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابق أن حصول الدولة علي متوسط درجة عالية في مؤشر الحرية الاقتصادية يحسن ويزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال نفس السنوات، فحصول الدولة المصرية على متوسط درجات في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة محل البحث بما يساوي 55.21 درجة مما تسبب في تدفق استثمار أجنبي مباشر لها بما يساوي 5.97 مليار دولار. وهي أقل درجة كما هو واضح من الجدول.

أي أن العلاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة وتحسن درجتها في مؤشر الحرية الاقتصادية. مما يستلزم العمل من قبل الدولة المصرية علي تحسن دراجاتها في مؤشر الحرية الاقتصادية كباقي المؤشرات، وبالتالي تحسن بيئتها الاستثمارية حتي تحصل علي حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتاح عالمياً.

المطلب الثاني

مؤشرات التنافسية والشفافية الجاذبة للاستثمار

يساهم الدور الحكومي الداعم للتنافسية في توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال السياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية، الممارسات الاقتصادية، تهيئة المناخ الاستثماري، تعزيز القدرات التكنولوجية والتصديرية، تحديث البنية الأساسية المادية، تحديث الجهاز الإداري الحكومي، وسياسات نشر وتداول المعلومات. هذا وتتنافس الحكومات فيما بينها في توفير بيئات الأعمال المواتية لزيادة قدراتها التنافسية والتي تمكنها من بلوغ معدلات نمو اقتصادي مطردة ([131]). أما الشفافية تعني توافر المعلومات لكافة المواطنين، والكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ. وإتاحة بيانات صحيحة ودقيقة في مواقيتها، وأن يكون متقبلاً مراجعتها وتقييمها، من أجل التطوير. أما الفساد هو استخدام غير مشروع، وغير مبرر للسلطة أو القوة ابتغاء مصلحة خاصة، بدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يقوم بها أفراد أو مؤسسة أو دولة، ويترتب عليها إحداث آثار وخسائر مادية ومعنوية ([132]). ونتولى دراسة هذا المطلب من خلال الآتي:

---

[131]) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، تم الاطلاع في 2021/9/21، متاح على رابط: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:c5LwDI3O_UYJ:https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf

[132]) د/ أماني عبد الهادي الجوهري، أدبيات الشفافية والفساد ودورها في مكافحة الفساد في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد 3 –الرقم المسلسل للعدد 76، ص238.

الفرع الأول

مؤشر التنافسية العالمي: Index Of Global Competitiveness

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعد أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال ([133]). وهو مؤشر يقيس القدرة التنافسية للدول التي تُعرف بأنها مجموعة من المؤسسات، والسياسيات، والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية. ويتكون المؤشر من 12 ركيزة المؤسسات، البنية التحتية، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة، المهارات، سوق المنتجات، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق، ديناميكية الأعمال والقدرة على الابتكار ([134]). وقد حققت مصر تحسناً في مؤشر التنافسية عام 2019 مقارنة بمؤشر 2018 وذلك في 8 محاور أساسية، وثباتاً في محورين، كما حققت أيضاً تحسناً في 53 مؤشراً فرعياً، وثباتاً في 5 مؤشرات أخرى، وكذلك حققت مصر ترتيباً جيداً في 7 مؤشرات مستحدثة في التقرير الأخير بمحور المؤسسات أبرز المحاور والمؤشرات التي شهدت تغيراً إيجابياً، حيث تقدمت مصر 4 مراكز في محور البنية التحتية لتحتل المرتبة 52 عام 2019، مقارنة بالمرتبة 56 عام 2018، والذي تضمن عدة مؤشرات فرعية هي: مؤشر مدى الحصول على مياه شرب آمنة والذي احتلت فيه مصر المرتبة 53 عام 2019، مقارنة بالمرتبة 71 عام 2018 متقدمة بذلك 18 مركزاً كما تقدمت مصر 17 مركزاً في مؤشر جودة الطرق لتحتل المركز 28 عام 2019، مقارنة بالمركز 45 عام 2018، فضلاً عن تقدمها 8 مراكز في مؤشر جودة خدمة القطارات لتحتل المركز 50 عام 2019، مقارنة بالمركز 58 عام 2018، وأخيراً تقدمت مصر 8 مراكز في مؤشر اتصال مصر بشبكات الشحن العالمية لتحتل المركز 18 عام 2019 مقارنة بالمركز 26 عام 2018.

---

[133]) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص237.

[134]) مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (ديسمبر 2018 >> ديسمبر 2019)، ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي (رتبة)، المنتدى الاقتصادي العالمي، السلسلة الزمنية، تم الاطلاع في 2021/7/11، متاح على رابط: https://idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=11524&cid=216

ووفقًا لتقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019، احتلت مصر المرتبة 93 من 141 دولة، مع مجموع بنسبة 55 درجة على مقياس 100(100 هي أفضل درجة). وتُصنف مصر حالياً ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول المدرجة في التقرير يختلف من سنة إلى أخرى، مما يؤثر بدوره على مكانة مصر وترتيبها. ([135]). وتقييم وضع مصر في المجالات الأربعة الخاصة بمؤشر التنافسية العالمي لعام 2019. يوضحه الجدول التالي والدرجات التي حصلت عليها مصر في كل محور وترتيبها بين الدول الأخرى لعام 2019.

جدول رقم (10)

درجة مصر في محاور مؤشر التنافسية العالمي عام 2019

م	المجال	محاور (عناصر)	مجموع النقاط/100	الرتبة/141دولة
1	بيئة مواتية	المؤسسات	51	82
		البنية التحتية	73	52
		الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	41	106
		استقرار الاقتصاد الكلي	45	135
2	رأس المال البشري	الصحة	65	144
		المهارات	54	99
3	الأسواق	سوق المنتجات	51	100
		سوق العمل	49	126
		النظام المالي	56	92
		حجم السوق	74	23
4	بيئة الابتكار	تعقد وتطور بيئة الاعمال	56	95
		القدرة على الابتكار	40	61
إجمالي الدرجات		-	1200/655	-
النسبة %		-	54.58	-

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي 2019. إجمالي الدرجات والنسبة من إعداد الباحث.

والشكل التالي يوضح ما ورد في الجدول من بيانات:

[135]) المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمي، مصر، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أغسطس2020، ص19.

شكل رقم (5)

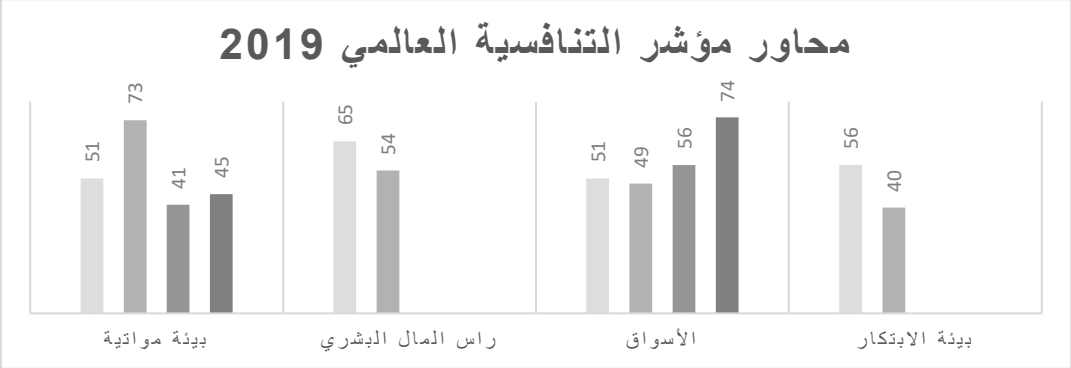

الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول السابق.

يتضح من الجدول أن الدولة المصرية حصلت على مجموع نقاط 655 من 1200 درجة إجمالية بالمؤشر وبنسبة 54.58 % وذلك من خلال الآتي:

- مجال البيئة المواتية للاستثمار على مجموع 210 درجة من إجمالي 400 درجة (مجموع درجات مجال البيئة المواتية) بنسبة 52.5 % ذلك بسبب ضعف نقاط محوري الاعتماد على التكنولوجيا واستقرار الاقتصاد الكلي اللذان انخفضا عن 50 % مما يستلزم العمل علي زيادة درجيتهما لرفع النسبة العامة في محور البيئة المواتية وخروجها من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.
- لمجال رأس المال البشري نجد أن الدولة المصرية حصلت على مجموع درجات 119 من مجموع 200 درجة بنسبة 59.5 % ونجد أن هذا المجال مقبول ولكن يجب رفع المهارات لدي رأس المال البشري وخاصة أن الاستثمار الأجنبي في غالب الأحيان يحتاج العمال أصحاب المهارات.

- مجال الأسواق نجد أن الدولة المصرية حصلت على 230 درجة من مجموع 400 درجة وبنسبة وصلت إلى 57.5 % وهي نسبة مازالت بسيطة تستلزم العمل على زيادتها وخاصة عند ملاحظتها ترتيبها مع باقي الدول في محور حجم السوق حيث وصلت إلى 23 رتبة بالنسبة لـ141 دولة وهي نسبة منخفضة جدا.
- مجال بيئة الابتكار فقد حصلت على 48 درجة من 200 درجة وبنسبة 48 % وهي نسبة منخفضة جداً وخاصة محور القدرة على الابتكار فقد حصلت على 40 درجة من 100 درجة. مما يستلزم العمل علي زيادة الانفاق ورعاية المبدعين والمبتكرين والبحث العلمي.

ومن هذا التحليل يتضح المحاور التي يجب العمل على زيادتها خاصة المحاور التي حصلت على نقاط أقل من 50 درجة وهي (الاعتماد عل التكنولوجيا – استقرار الاقتصاد – سوق العمل – القدرة على الابتكار). وعلية يجب العمل على تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي مما يعمل علي زيادة دخل الأفراد ونقلها من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.

ولزيادة تنافسية الدولة المصرية أي قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية، استناداً إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية والتشغيل، وبما يؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الفردي، وتحسين ظروف المعيشة. تلعب السياسات الاقتصادية في إطار هذا التعريف دوراً مهماً في دعم تنافسية الاقتصاد المصري، والتي تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات، أي أن تحقيق هذه العناصر للتنافسية لن يحدث بشكل تلقائي، بل يتطلب ضرورة صياغة خطة عمل متكاملة تضم في جوانبها خطط للتشغيل، والاستثمار، والبنية الأساسية، وتنمية المهارات البشرية ([136]). حيث أن أهم ما وجه إلى مصر من أجل تحسين أدائها ضرورة تعزيز المنافسة خاصة في القطاعات الاستراتيجية بإزالة عوائق الدخول الى الأسواق وزيادة مرونة أسواق العمل كربط الأجر بالإنتاجية وتوفير الإدارات الاحترافية، ورفع كفاءة المؤسسات العامة وذلك عن طريق فصل الملكية عن الادارة، كما أنه لا يمكن زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية بدون

[136]) ايمان فاروق السيد الحداد، آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 2 العدد 4، 2017، ص40.

اصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية، لا سيما عجز الموازنة وتفاقم الدين العام واستمرار الضغوط التضخمية. اذن كان هناك تأثير متوسط لمؤشر التنافسية العالمي على نمو الناتج المحلي الإجمالي ([137]).

وعند النظر في التجارب الدولية نجد أن دولة كالهند والتي تشتهر بعدد سكانها الكبير واقتصادها غير الرسمي المتنامي والتي يتقارب قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها مع مصر وتم تصنيف الهند على أنها دولة ذات دخل متوسط منخفض، إلا أن أداء الهند قد حصل على اعتراف دولي، حيث دخلت الهند في العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية. على الرغم من أن الهند كانت تعاني من تقلبات شديدة في اقتصادها وقيمة العملة الخاصة بها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنها تمكنت من الحفاظ على أدائها وتحسين وضعها تدريجياً على مدار السنوات القليلة الماضية ([138]). والجدول التالي يوضح ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر التنافسية العالمي (2010–2020).

جدول رقم (11)

ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر التنافسية العالمية (2010–2020)

	مصر		اندونيسيا		الهند		ماليزيا	
السنوات	الرتبة	درجة	الرتبة	درجة	الرتبة	درجة	الرتبة	درجة
2010	81	3.99	54	4.5	49	4.01	24	4.70
2011	81	3.99	44	4.43	51	4.32	26	4.88
2012	94	3.78	46	4.37	56	4.3	21	5.08
2013	107	3.73	50	4.39	59	4.32	25	5.05
2014	118	3.62	38	4.53	60	4.28	24	5.02
2015	119	3.6	34	4.57	71	4.2	20	5.15
2016	116	3.66	37	4.52	55	4.31	18	5.23
2017	94	53.17	47	63.49	63	60.83	26	73.27
2018	94	53.59	45	64.94	58	62.02	25	74.38
2019	93	54.58	50	64.63	68	61.36	27	74.6

[137]) سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص126.

[138]) المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمي، مصر المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص25.

74.6	27	61.36	68	64.63	50	54.58	93	2020

الجدول من اعداد الباحث بناء على د/ خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مرجع سابق، ص974. وتقرير التنافسية العالمي اعداد مختلفة. وموقع: إندونيسيا والهند ومصر وماليزيا –القدرة التنافسية الرتبة | 2007–2019 معطيات، تم الاطلاع في 2021/10/30 متاح على رابط:

https://ar.tradingeconomics.com/egypt/competitiveness-rank

يتضح من الجدول السابق أن الدول التي تحصل على درجة أعلي تحصل على ترتيب أفضل بين الدول (رتبة المؤشر) وتكون ذات قدرة تنافسية أفضل من غيرها التي تحصل على رتبة متأخرة ودرجة أقل. حيث درجة المؤشر عبارة مجموع الدرجات (النقاط) للمحاور الاثني عشر السابقة التي تم إيضاحها في الجدول الأسبق. وبالنسبة لعلاقة درجة الدولة في مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (12)

متوسط درجات مؤشر التنافسية العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المدة من (2010-2020)

المتغير	مصر	إندونيسيا	الهند	ماليزيا
متوسط درجات مؤشر التنافسية العالمية	22.02	26.27	25.03	30.18
متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار	5.97	19.38	39.89	9.99

الجدول من اعداد الباحث بناء ما ورد من بيانات سابقة.

يتضح من الجدول السابق أن حصول الدولة علي متوسط درجة أعلي تحصل على ترتيب أفضل بين الدول (رتبة المؤشر) وتكون ذات قدرة تنافسية أفضل من غيرها من الدول التي حصلت على درجة أقل ورتبة متأخرة. الأمر يحسن ويزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وهذا واضح من الجدول السابق. فقد كانت الدولة المصرية أقل متوسط في الدرجات، وبالتالي قلت التدفقات الواردة إليها. أي أن العلاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة ودرجتها في مؤشر التنافسية العالمية.

الفرع الثاني

مؤشر مُدركات الفساد: Corruption Perception Index

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية العالمية سنويا، منذ عام 1993، ويسمي مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد وهو يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ([139]).

وتُعرف مُنظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه سُوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة. وعليه تقوم منهجية قياس مُؤشر مُدركات الفساد على تركيب مُؤشرات عدة للحصول على مُؤشر واحد لقياس مدى انتشار هذه الظاهرة. ويحتوي المؤشر المركب للفساد على 13 مؤشراً مركباً فرعياً تنشرها مُؤسسات دولية وإقليمية مُتخصصة في مجالات التنمية والاقتصاد والمال. ويتم تركيب هذه المؤشرات الجزئية في مؤشر مركب تتراوح قيمته بين(0 و100 نقطة)، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فساداً في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة ([140]). ويدرس هذا المؤشر أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية. ([141]). ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل الحصول على منفعة شخصية مثل قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال

---

[139]) د/ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 13 –جوان 2009، المجلد ب، 2009، ص75.

[140]) المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولي إبريل 2019، ص53.

[141]) د/ علي عماد محمد ازهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014–2018)، مرجع سابق، ص25.

العامة، والجدير بالذكر أن هذا المؤشر لا يفرق بين مختلف أنواع الفساد ([142]). فالفساد الاداري (Corruption) أو النزاهة الحكومية يؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار فيها، حيث يشيع جواً من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود ([143]). كما أن الفساد له أثر مباشر على حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها، مما يؤدي إلي ضعف العمليات الإنتاجية وتدنى حصيلة الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية. بل إن الفساد قد يؤدي إلى جعل الاستثمار الأجنبي المباشر عبئاً كبيراً على موارد الدولة، فضلاً عن عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار، نتيجة لتخوفه من الأثار السيئة للفساد. حيث يؤثر الفساد على الاستقرار وملاءمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكاليف المشروعات ويهدد التنمية ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشروعات المحلية والأجنبية خاصة عندما تُطلب الرشا من أصحاب المشروعات لتسهيل قبول مشروعاتهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار ([144]). وبمراجعة تصنيف مصر على مؤشر الفساد يتضح أن مصر شهدت تحسناً طفيفاً في مؤشر مدركات الفساد في عام 2017، حيث احتلت مصر المرتبة 117 من 118 دولة (لتسجل 32 نقطة بارتفاع 5 نقاط مما سجلته في تقرير عام 2014) وهو ما يعني أن مصر تخطو خطي جادة نحو تصحيح المسار. ([145]). وبالرغم من تحسن مركز مصر على مؤشر مدركات الفساد بين عامي 2017 و2018 بنحو 12 مركزًا لتسجل نحو 35 درجة من إجمالي 100 درجة، وتحتل المركز105 من بين 180 دولة عام 2018. فإن مركزها تراجع في العامين التاليين 2019 و2020 بنحو مركز واحد و11 مركزًا على الترتيب. وتشير درجات

---

[142]) د/ منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 –2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 47، العدد 4، 2017، ص666.

[143]) محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص21.

[144]) د/ منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2017)، مرجع سابق، ص669.

[145]) نرفين أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL ، مرجع سابق، ص506.

مصر على هذا المؤشر إلى أن الطريق لا زال طويلًا أمام مصر في محاربة الفساد الذي استشرى لعقود طويلة، وتحسين جودة مؤسساتها القائمة على تنفيذ القوانين وخدمة المستثمرين ([146]).

فالبيروقراطية وفساد النظام الإداري داخل أروقة الهيئات الحكومية يُعد عاملا أساسياً لضعف تدفُق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، وأن الوضع يتطلب إتباع الكثير من السياسات والاجراءات لمُحاربة الفساد وتشجيع الاستثمارات ([147]). بل هناك من يري أن ارتفاع الفساد بنقطة واحدة يخفض من انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 11% وهذا الانتقاص مؤذ للنمو في ظل استحضار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم من خلال قنوات عديدة في تحفيز النمو الاقتصادي ([148]). فيعتبر الفساد حائلاً أمام قدرة أي دولة علي جذب العديد من المستثمرين بكفاءة، ومن ثم يعتبر عائق أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة ([149]). والجدول التالي يوضح ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر الفساد خلال المدة من (2010–2020).

جدول رقم (13)

ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر مدركات الفساد (2010-2020)

	مصر		اندونيسيا		الهند		ماليزيا	
السنوات	الرتبة	درجة المؤشر	الرتبة	درجة المؤشر	الرتبة	درجة المؤشر	الرتبة	درجة المؤشر
2010	105	31	116	28	91	33	59	44
2011	112	29	100	30	95	31	60	43
2012	118	32	118	32	94	36	54	49

[146]) د/ باهي ياسين، إصلاح مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، ضرورة عززتها جائحة "كوفيد-1*"، مرجع سابق، ص3.

[147]) د/ محمد السيد الحاروني، العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشر ونمو الناتج المحلى الإجمالي ومُعدل البطالة في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، أكتوبر 2018، ص107.

[148]) راجع: د/محمد سعيد بسيوني، تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع السياسي، القاهرة، العدد 511، يوليو 2013، ص 476.

[149]) نرفين أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL ، مرجع سابق، ص506.

50	53	36	94	32	114	32	114	2013
52	51	38	85	34	107	37	94	2014
50	54	38	76	36	88	36	88	2015
49	55	40	79	37	90	34	106	2016
47	62	40	81	37	96	32	117	2017
47	61	41	78	38	89	35	106	2018
53	51	41	80	40	85	35	105	2019
51	57	40	86	37	102	33	117	2020

الجدول من اعداد الباحث بناء على مؤشر مدركات الفساد أعداد من (2010 إلى 2020).

ملحوظة: البلدان التي تقترب درجتها من المائة هي الأكثر نزاهة.

والشكل التالي يوضح ترتيب مصر ودول المقارنة بين دول العالم في مؤشر مدركات الفساد.

شكل رقم(6)

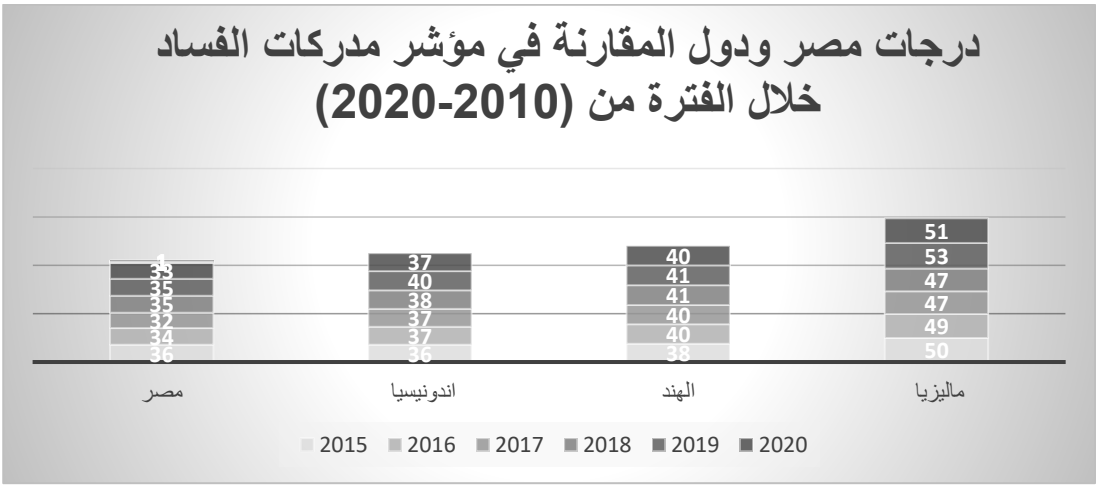

الشكل من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول السابق.

يتضح من الجدول السابق تأخر ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد الجاذب لمناخ الاستثمار حيث أنها كانت أقل دول المقارنة في مؤشر مدركات الفساد الأمر الذي يستلزم رفع درجاتها في المؤشر والذي يحتوي كما سبق القول على 13 مؤشراً مركباً فرعياً كالتحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والضرائب والبيروقراطية وغيرها لذا يجب العمل على حصولها على درجات عالية حتى يتنسى تحسن ترتيبها في مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) بين الدول ماليزيا والهند وإندونيسيا. حيث يستخدم مؤشر مدركات الفساد مقياساً يتدرج من

صفر إلي مائة. كلما اقتربت الدولة من درجة مائة كانت أفضل وتحسن ترتيبها بين الدول والتي يختلف عددها من سنة لأخري.

وبدراسة العلاقة بين درجة مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (14)

متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المدة من (2010-2020)

المتغير	مصر	اندونيسيا	الهند	ماليزيا
متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد	33.27	34.64	37.63	48.63
متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار	5.97	19.38	39.89	9.99

الجدول من اعداد الباحث بناء على البيانات السابقة.

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة واضحة بين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجات مؤشر مدركات الفساد. حيث توضح درجة المؤشر العالية التي تقترب من المائة مدي ما تقوم به الدولة من إجراءات لمحاربة الفساد. فالدولة المصرية يتضح من الجدول أنها حصلت علي أقل درجة من مائة مما يقلل من درجتها في مؤشر الشفافية ومحاربة الفساد وبالتالي يقلل من تدفقات الاستثمار الوارد إليها. فدولة الهند قد حصلت على متوسط درجات ما يساوي 37.63 درجة في المؤشر مما أدي إلي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها إلى 39.89 مليار دولار. وكذلك إندونيسيا حصلت على 34.64 درجة فزادت تدفقات الاستثمار إليها إلى 19.38 مليار دولار أمريكي، وكذلك ماليزيا زاد متوسط تدفق الاستثمار خلال 2010إلي 2020 إلى

9.99 مليار دولار أمريكي بسبب تحسن دراجتها في مؤشر محاربة ومدركات الفساد إلى متوسط 48.63 درجة.

أي أن العلاقة طردية بين تحسن درجة الدولة في مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة.

ويري الباحث أن هذه المؤشرات تعد محددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم حيث تحدد عوامل وعناصر الجذب والضعف الذي يجب على الدول العمل على إصلاحها، وثبت من خلال دراسة هذا المبحث أن تحسن درجة الدولة في المؤشرات السابق دراستها وقيامها بأي خطوة إيجابية نحو تهيئة بيئة جذب الاستثمار الأجنبي تؤدي إلي تحسن ترتيبها بين دول العالم في المؤشر سنويا طبقاً للإجراءات الإصلاحية التي تتخذها الدولة. وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها. وبالتالي صحة الفرض الثالث ألا وهو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسن درجة الدولة في المؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

ويمكن في نهاية هذا المبحث عمل الجدول التالي الذي يلخص موقع مصر مع دول المقارنة بالنسبة لهذه المؤشرات على النحو التالي:

جدول رقم (15)

متوسط درجات المؤشرات الدولية السابقة خلال المدة من (2010-2020)

متوسط درجة المؤشر	مصر	إندونيسيا	الهند	ماليزيا	الفرق (مصر- دول المقارنة)
سهولة ممارسة أداء الأعمال (2015-2020)	57.58	63.80	60.53	79.43	(-)
الحرية الاقتصادية	55.21	59.96	56.23	70.32	(-)
التنافسية العالمية	22.02	26.27	25.03	30.18	(-)
مدركات الفساد	33.27	34.64	37.63	48.63	(-)

الجدول من اعداد الباحث بناء المؤشرات السابقة.

يتضح من الجدول السابق أن كل المؤشرات تظهر بوضوح أنها ليست في صالح مصر وأن مصر ليست الوجهة الأمثل لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وتفضيلها عن غيرها من دول المقارنة بل العكس هو الواقع. وانعكس ذلك كما سبق القول علي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

الخلاصة: تمت دراسة بعض المؤشرات الدولية لمحددات بيئة جذب الاستثمار الأجنبي وهي مؤشرات بيئة الأعمال، مؤشرات التنافسية والشفافية، تم من خلالها رصد عناصر مختلفة يجب توافرها في الدول المضيفة لإمكانية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل البنية التحتية، وتوافر الأيدي العاملة المدربة، والمستوي التعليمي، ووفرة الموارد الأولية، وحجم الأسواق الاستهلاكية، والهيكل الضريبي والتمويلي، وتكاليف النقل والإمداد، والتدخل الحكومي، وغيرها من العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر بالقدوم لدولة ما من عدمه. ثم بيان ترتيب الدولة المصرية في المؤشرات الفرعية المختلفة مقارنة بغيرها من دول المقارنة. وانتهي الباحث إلي دراسة الفرضية الثالثة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تحسن درجة الدولة في المؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ودل على ذلك من خلال قلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة المصرية مقارنة بغيرها من دول المقارنة بسبب تأخر ترتيبها في هذه المؤشرات الدولية نسب مختلفة من مؤشر لأخر.

وعلي الدولة المصرية مراعاة أوجه النقص في هذه المؤشرات لتحسين درجتها وترتيبها بين الدول في المؤشرات مما يعمل علي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وإزاء هذه الوضعية يتوجب على صناع القرار القيام بتشخيص دقيق ومستمر لعناصر البيئة الاستثمارية للوقوف على الأسباب الفعلية

المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وبذل المزيد من الجهود لتذليل تلك العقبات، لأنه كما سبق القول إن قرار المستثمر بالقدوم إلي دولة ما محكوم بهذه المؤشرات والتي من خلالها لها يطمئن على استثمار أمواله وأرباحه.

الخاتمة: تناول البحث دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار في مصر وفقا للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة: تم تناوله من خلال مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته، وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تجارب دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته: تم تناوله من خلال بيان دور مصر ودول المقارنة (اندونيسيا – الهند – ماليزيا) في تهيئة بيئة الاستثمار الأجنبي، وبيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر ذلك على نمو الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثالث: المؤشرات الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: تم من خلاله تناول المؤشرات الدولية الحاكمة لبيئة جذب الاستثمار في العالم مثل سهولة ممارسة أداء الأعمال ومؤشرات الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر ومدركات الفساد.

وانتهي البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات والإصلاحات التي تقدمها حكومات الدول لجذب الاستثمار الأجنبي وبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة.

3- تبين من تحليل المؤشرات الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي:

أ- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** من خلال دراسة هذا المؤشر أتضح:

- انخفاض الدرجات التي حصلت عليها الدولة المصرية مقارنة بغيرها من دول المقارنة في عناصر المؤشر عام 2020 بسبب العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي منها (الحصول على الائتمان – الحصول على الكهرباء – حماية المستثمرين – دفع الضرائب – التجارة عبر الحدود – انفاذ العقود – تسوية حالات الاعسار).

- توجد علاقة طردية بين حصول الدولة علي متوسط درجات عالية في مؤشر سهولة أداء الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

ب- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** من خلال دراسة هذا المؤشر أتضح:

- اعتبار الدولة المصرية من الدول (غير الحرة اقتصادياً في الغالب) عام 2021 وذلك لحصولها على درجة منخفضة في المؤشر قدرها 55.76 نقطة وبالتالي دخلت ضم الدول التي تقيم من (50 إلى 59.9 نقطة) الغير حرة في الغالب. وذلك بسبب انخفاض عناصر المؤشر للدولة المصرية متمثلة في (النزاهة الحكومية – الصحة المالية – الحرية المالية).

- توجد علاقة طردية بين حصول الدولة علي متوسط درجة عالية في مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

ت- **مؤشر التنافسية العالمية:** من خلال دراسة المؤشر أتضح:

- صنفت مصر على أنها من الدول (ذات الدخل المتوسط المنخفض) عام 2019 بمجموع 55 درجة من مائة، ذلك بسبب ضعف عناصر المؤشر منها (الاعتماد على التكنولوجيا – استقرار الاقتصاد الكلي – مهارات العنصر البشري – سوق العمل – بيئة الابتكار).

- علاقة طردية بين حصول الدولة علي متوسط درجة عالية في مؤشر التنافسية العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إليها.

ث- **مؤشر مدركات الفساد:** من خلال دراسة هذا المؤشر أتضح:

- حصول مصر على مرتبة متأخرة بين الدول في محاربة الفساد لأسباب منها (البيروقراطية-شفافية الممارسات الحكومية)
- توجد علاقة طردية بين تحسن درجة الدولة في مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

التوصيات:

ضرورة التدخل من قبل الحكومة المصرية لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر والقيام بالعديد من الإجراءات والإصلاحات لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ومن هذه الإجراءات والإصلاحات:

- تسهيل بيئة أداء الأعمال لجذب العديد من المستثمرين وذلك بتسهيل اجراءات حصول المستثمرين على الكهرباء والحصول على الائتمان وانفاذ العقود وسرعة تسوية المنازعات، وزيادة التجارة عبر الحدود، وجعل الضرائب هادفة ومن عوامل الجذب.
- يجب التوسع في الحرية الاقتصادية وتحسين درجة الدولة المصرية في المؤشر الخاص بالحرية الاقتصادية ونقلها من الدول غير الحرة اقتصادياً في الغالب إلي الدول الحرة وذلك بالتزام الدولة بالنزاهة الحكومية والصحة المالية والحرية المالية وغيرها من العوامل التي تنقل الدولة المصرية لمصاف الدول الحرة اقتصادياً.
- ضرورة العمل علي زيادة الإنتاج ورفع مستوي دخل الفرد وذلك لنقل مصر من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض إلى مصاف الدول ذات الدخل الأعلى وذلك بالاعتماد علي التكنولوجيا واستقرار الاقتصاد الكلي

وزيادة مهارات العنصر البشري وفتح سوق العمل والاعتماد علي الابتكار وتوفير البيئة المساعدة علي ذلك.

- يجب العمل محاربة الفساد في كل مجالات الدولة المصرية والعمل علي زيادة الشفافية في الممارسات الحكومية، والقضاء على البيروقراطية، مما يعمل على تهيئة بيئة الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي.
- عدم الاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي فقط كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل علي فتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل يخدم الاقتصاد الكلي.
- متابعة عناصر ومحاور المؤشرات الدولية الخاصة بتهيئة بيئة الاستثمار للوقوف على المعوقات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على تلافيها من قبل المختصين.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 500، أكتوبر 2010.
- أحمد إسماعيل الصهبان، المشاكل والمعوقات التسويقية التي تواجه تنمية الصادرات الصناعية المصرية، المؤتمر السنوي الرابع " تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية"، كلية التجارة، جامعة بنها، 22-23 ابريل 2003.
- أحمد رجب عبد الخالق قرشم، تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد 10، العدد 4، 2020.
- السيد علي أحمد الصوري، تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس، العدد الأول، الجزء الثاني، المجلد العاشر، 2019.
- المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولي إبريل 2019.

- المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمي، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، أغسطس2020.
- إلهام إبراهيم هيبة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1991-2016)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد العشرون العدد الثالث، يوليو 2019.
- أماني عبد الهادي الجوهري، أدبيات الشفافية والفساد ودورها في مكافحة الفساد في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد 3 –الرقم المسلسل للعدد 76، 2018.
- إيمان فاروق السيد الحداد، آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 2 العدد 4، 2017.
- إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، المجلد 5 العدد 2، 2018.
- باهي ياسين، إصلاح مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: ضرورة عززتها جائحة "كوفيد-19، مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 11مايو 2021.
- بلمقدم مصطفى، أ. يوسفات علي، العوامل الموقعية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – صناعة البرمجيات الهندية نموذجا، دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد واحد العدد الثاني، 2010.
- تنمية القطاع الخاص، استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص، لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014.
- تنمية القطاع الخاص، رؤى المشروع استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014.
- جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأور يدو)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

- خالص إلهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990 –2013)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،2015/2014.
- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر 2008/2007.
- زياد أحمد بهاء الدين، رؤية بديلة لإصلاح تشريعات الاستثمار، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم (1)، 2016/12/8.
- سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة من 1995–2011، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 13، ديسمبر 2015.
- سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 1436هـ –2015م.
- سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، ابريل 2017.
- السيد علي أحمد الصوري، تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس، العدد الأول، الجزء الثاني، المجلد العاشر، 2019.
- شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،2015/2014.
- صلاح زين الدين، دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة، المؤتمر العلمي الثاني، القانون والاستثمار، كلية الحقوق، جامعة طنطا، (29–30 ابريل 2015).
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

- علي عماد محمد ازهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014-2018)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الكويت، السالمية، الإصدار السادس عشر، تأريخ الإصدار :2020/8/5.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات جامعة أب بكر بلقايد، 2011/2010.
- ماجد محمد يسرى الخربوطلى، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلد رقم 40، العدد 4، ديسمبر (كانون الأول)، 2020.
- ماجدة أحمد شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 510، إبريل 2013.
- ماهر محمد محمد عطية، علي أحمد إبراهيم، دراسة اقتصادية لأثر أهم المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من إندونيسيا ومصر خلال الفترة من 1990-2015، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني، المجلد 33، ابريل 2019.
- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق اقتصادية معاصرة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، مجلة اقتصادية، مصر، العدد 4 مارس 2021.
- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017.
- محمد السيد الحاروني، العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشر ونمو الناتج المحلى الإجمالي ومُعدل البطالة في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، أكتوبر 2018.
- محمد جابر عبد الحميد البلتاجي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد الأول، يناير 2020.

- محمد سعيد بسيوني، تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع السياسي، القاهرة، العدد 511، يوليو 2013.
- محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمشروعات الاقتصادية في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 500، أكتوبر 2010.
- محمد عماد الدين ركابي وآخرون، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية (دراسة قياسية للفترة ما بين 2002 إلى غاية 2017)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2019/2018.
- مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد مخبر الاقتصاد الرقمي جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 7 سبتمبر 2012.
- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، مجلد 28 العدد 2، 2014 م/ 1435 هـ.
- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجاً)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015.
- منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 –2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 47، العدد 4، 2017.
- نرفين أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 9، العدد 4، 2018.

- نرمين السعدني، وضعية الاستثمارات المباشرة في مصر، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000.
- نزهان محمد سهو السامراني، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 12 العدد 34، 2016.
- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي(FDI) في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، الجزائر، 1433هـ /2012م.
- هالة بعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Asli yilmaz, Oct.-2018. Foreign Direct Investment: BRICS Countries and Turkey Panel Data and GLS Regression Analyze. International Journal of Management and Applied Science, ISSN: 2394-7926 Volume-4, Issue-10.
- M. Madhavan, Mu. Nithyashree, (December 2016) Make in India - Foreign Direct Investment and its Impact on Economic Growth, Research Revolution, International journal of social science Management, Vol. v, Issue 3.
-Anuj Joshua Mathew, Kenneth Koo, Emma Hatwell, Miles Johnson, Sami Hamroush, Matthew Needham and Tord Johnsen,(5th March 2021), Understanding FDI and its impact in the United Kingdom for DIT's investment promotion activities and services, Phase 2 Analytical report.
-Edward M. Graham, Foreign Direct Investment in the World Economy. International Monetary Fund, Sep 1995.
-Maha Mohamed Alsebai Mohamed, (16 March 2021) Citation: Mohamed, M.M.A.; Liu, P.; sustainability, Are Technological Innovation and Foreign Direct Investment a Way to Boost Economic Growth? An Egyptian Case Study

Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, , School of Economics, Wuhan University of Technology, Luoshi Road 122, Wuhan 430070, China.

- Sajjad Kaveh Shaldehi, Hadi Noor, Arya Shafeghat Roodsari, Shukoofeh Goodarzinezhad,2020, Foreign Direct Investment (FDI), Government Reform, and Their Role in Economic Development and the Rise of the Middle Classes in East, and Southeast Asia , The Indonesian Journal of Southeast Asian Studies Vol. 4, No. 1, July 2020.

-Stephen Thomsen (1/1999), Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development, OECD Working Papers on International Investment 1999/01.

- –Tamim Bayoumi, Leonardo Bartolini, and Michael Klein, Foreign Direct Investment and the Exchange Rate, International Monetary Fund,1996.

-Wael Moustafa Hassan Mohamed Determinants of Foreign Direct Investment in Egypt, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), (June. 2020), Volume 22, Issue 6. Ser. IV.

-Zafar Mueen Nasir & Arshad Hassan ,(2011), Economic Freedom, Exchange Rates stability and FDI in South Asia, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, Vol. 50, No. 4, 2011,p427.

مواقع الانترنت باللغة العربية:

- الاستثمارات الأجنبية في الهند تتقدم على خلفية سياسية وإصلاحية قوية، الاثنين – 4 ذو الحجة 1440 هـ – 05 أغسطس 2019 مـ رقم العدد [14860 aawsat.com] ، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح علي رابط:

https://aawsat.com/home/article/1843646/%D8%A7%D9%84%D8%A7

- أحمد عاشور (14 يونيو 2019)، تقرير دولي: مصر أكبر متلقى للاستثمار الأجنبي بأفريقيا.. ونتائج إيجابية هذا العام –جريدة المال، تم الاطلاع في 2021/4/29، متاح على رابط:

https://almalnews.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1–

- أحمد مبروك محمد خليفه، إبرا هيم سيد عبد اللطيف محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970-2010م)، 27 أبريل، 2014، المركز الديمقراطي العربي، تم الاطلاع في 2021/4/22، متاح على رابط: https://democraticac.de/?p=609
- أسباب تدفعك إلى الاستثمار في ماليزيا، gmuslim.com، تم الاطلاع في 20211/9/22، متاح على رابط: https://gmuslim.com/archives/3009

- الاستثمار في مصر ينتعش خلال الـ6 سنوات الماضية.. تهيئة المناخ العام وتطوير البنية التحتية بأكثر من 4 تريليونات جنيه.. وإنشاء 15 مركزا لخدمات المستثمرين بمحافظات الجمهورية.. وإشادات دولية بتبسيط وتسهيل الإجراءات -اليوم السابع، الخميس، 16 يوليه 2020، تم الاطلاع في 2021/4/25، متاح على رابط: https://www.youm7.com/story/2020/7/16/%D8%A7%D9%84%D8%A7%
- إكرام أحمد السيد عبد الرحمن، (2019/2/12)، دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعي المصري، ص907، تم الاطلاع في 2021/6/21، متاح على رابط:
- https://ejar.journals.ekb.eg/article_111126_5ea7b79e312997064ae4
- البنك الدولي(2019/9/24)، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 -مواصلة وتيرة الإصلاحات، تم الاطلاع في 2021/7/13، متاح عي رابط:
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms
- الهند تعيش أياماً مزدهرة من الاستثمار الأجنبي، 5 شهر ربيع الثاني 1439 هـ -23 ديسمبر 2017 مـ aawsat.com رقم العدد (14270)، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح على رابط:
- https://aawsat.com/home/article/1120941/%D8%A7%D9%84%D9%%
- بوعطيه عبد الرازق، التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها، موقع كلية العلوم الاقتصاد والتجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثالث، 2016، ص46، تم الاطلاع في 2021/9/23، متاح على رابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8087
- تعرف على ترتيب مصر وحجم الاستثمار الأجنبي بها خلال 5 أعوام، الأحد، 25 أكتوبر 2020، تم الاطلاع في 2021/4/29، متاح على رابط:
- https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3143665/1/%D8%AA%

- جيهان عبد السلام، أين يتموقع الاستثمار الأجنبي في مصر؟ – مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 17 أغسطس، 2021، تم الاطلاع في 2021/10/1، متاح على رابط:
- http://rcssegypt.com/4928
- رغم جائحة كورونا.. الهند لديها استثمارات بـ 81 مليار دولار، الثلاثاء 25-05-2021 almasryalyoum.com، ، تم الاطلاع في 2021/9/22 متاح علي رابط:
- https://www.almasryalyoum.com/news/details/2339159
- سوزان جلال عبد الشافي الكناني، المركز القانوني المالي للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار المصري رقم (72) لسنة 2017 م، (2019) مجلة الدراسات القانونية، تم الاطلاع في 2021/9/1، متاح على رابط:
- http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:C3zinGt4Sp0J:www.aun.edu.eg/journal_files/833_J_9131.doc+&cd=4&hl=ar&ct
- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، تم الاطلاع في 2021/9/21، متاح على رابط:
- https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:c5LwDI3O api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf
- عبدالغفور أحمد محسن، مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي.. مصر تحصل على أفضل تقييم في 5 سنوات، (الخميس، 4 مارس 21) جريدة المال، تم الاطلاع في 2021/7/8، متاح على رابط:
- https://almalnews.com/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-
- علي عماد محمد ازهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014-2018)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السادس عشر، 2020/8/5م، ص11.تم الاطلاع في 2021/10/14، متاح علي رابط:
https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&
- قانون الاستثمار في اندونيسيا، 11 ابريل 2020، تم الاطلاع في 2021/9/22، متاح على رابط:
https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-
- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (ديسمبر 2018 >> ديسمبر 2019)، ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي (رتبة)، المنتدى الاقتصادي العالمي، السلسلة الزمنية، تم الاطلاع في 2021/7/11، متاح على رابط:
- https://idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=11524&cid=21
- موقع بعنوان Foreign investment in Egypt – Santandertrade.com, ، تم الاطلاع في 2021/8/5، متاح علي رابط:

https://santandertrade.com/en/portal/establish-overseas/ egypt/foreign- -
investment

مواقع الانترنت باللغة الإنجليزية:

-Edward M. Graham, Foreign Direct Investment in the World Economy, International Monetary Fund.p126. available at:
https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/books/083/06491-9781557754998-en/ch07.xml

-Hichem Dkhili, and Lassad Ben Dhiab(22 November 2018), The Relationship between Economic Freedom and FDI versus Economic Growth: Evidence from the GCC Countries, Journal of Risk and Financial Management(MDPI),p4.available at:

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:stCL3R2mQfoJ:https://www.mdpi.com/1911-

-Mohamed Abdel any,(2020) :,The Impact of FDI on Exports in Egypt, available at https://jocu.journals.ekb.eg/article_125269_5b30a112e314d3fb212c6ef99ba6f55a.pdf

-Sarah Yueting Tong,(April 2001), Foreign Direct Investment, Technology Transfer and Firm Performance,p2.(9/2020),available at:

https://www.hiebs.hku.hk/wp-content/uploads/2020/09/wp1023.pdf

-Tamim Bayoumi, Leonardo Bartolini, and Michael Klein, Foreign Direct Investment and the Exchange Rate International Monetary Fund.p53, available at:
https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/books/084/02171-9781557756008-

-Yundong Huang Jun Huang,(6/2019) The Impact of Economic Freedom on FDE In China: A Gravity Approach, Huang & Huang ,p 83103, available at:
https://decisionsciences.org/wp-content/uploads/2019/06/p580298.pdf

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (2010-2020).....	43
2	نسبة تغير الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً).....	48
3	العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدة من (2010-2020).....	49
4	درجة مصر ودول المقارنة في عناصر مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال في مايو 2020.....	55
5	ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال(2015-2020).....	57
6	متوسط درجات مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدة من (2015-2020).....	57
7	درجة مصر في عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2021.....	60
8	ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال المدة من (2015-2020).....	62
9	متوسط درجات مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدة من (2015-2020).....	63
10	درجة مصر في محاور مؤشر التنافسية العالمي عام 2019.....	66
11	ترتيب مصر ودول المقارنة في مؤشر التنافسية العالمية (2010-2020).....	69
12	متوسط درجات مؤشر التنافسية العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدة من (2015-2020).....	70
13	تريب مصر ودول المقارنة في مؤشر مدركات الفساد (2015-2020).....	74
14	متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدة من (2015-2020).....	75
15	متوسط درجات المؤشرات الدولية السابقة خلال المدة من (2015-2020)..	77

الفهرس

الموضوع	الصفحة
• **مقدمة:**.....	1
• **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للدراسة.....	9
– **المطلب الأول:** مدخل تعريفي للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.....	10
– **المطلب الثاني:** البيئة الاستثمارية ومحددات الاستثمار الأجنبي.....	15
– **المطلب الثالث:** أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.....	21
* **المبحث الثاني:** تجارب دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته.	28
– **المطلب الأول:** تجارب دولية لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	29
– **المطلب الثاني:** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته.....	41
• **المبحث الثالث:** المؤشرات الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	53
– **المطلب الأول:** مؤشرات بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار.....	54
– **المطلب الثاني:** مؤشرات التنافسية والشفافية الجاذبة للاستثمار.....	64
الخاتمة والنتائج والتوصيات:	80
• **المراجع:**	83
• **فهرس الجداول**.....	93
• **الفهرس:**	94